

العنوان:	السياسة الخارجية الجزائرية: من الشرعية الثورية إلى الشرعية الأمنية
المصدر:	دراسات استراتيجية
الناشر:	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية
المؤلف الرئيسي:	بوالروايح، إسماعيل
المجلد/العدد:	ع26
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	جانفي
الصفحات:	146 - 170
رقم MD:	1014827
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، الاحتجاجات الشعبية، الاصلاح السياسى، الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1014827

الملخص:

في الحقيقة، لا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التشكيك في مدى صدقيّة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من حيث طبيعتها الأخلاقية، ولكن نسعى للبحث عن مدى قدرة هذه المبادئ على استيعاب كل هذه التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي. فمن حيث المبادئ تعتبر الجزائر من قلائل الدول التي صاغت المبادئ القائدة لسياستها الخارجية بشكل واضح وممنهج، وهو ما أكسبها الكثير من الرواج والقبول، والاستقرار في محيطها الإقليمي. لكن يبقى لهذه المبادئ الكثير من المزايا، وتشوبها أيضا عيوب معتبرة، فالأوضاع الأمنية المتفاقمة بشكل غير مسبوق في محيطها الإقليمي، تُفوّضُ بشكل متزايد موقف دعاة مبدأ عدم التدخل، وتضع الجزائر تحت ضغط كبير فيما يخص وفائها لمبادئها.

في هذا السياق، نحاول من خلال هذه الدراسة رصد أهم السلوكيات التي نعتقد أنها تقدم قرائن مقبولة للتشكيك في قدرة المبادئ التقليدية على مواصلة العطاء للجزائر، من حيث قدرتها على الحفاظ على نفس درجة الرواج والقبول، وهو ما يعبر صراحة عن بداية انسحاب "الشرعية الثورية" لصالح "الشرعية الأمنية" في سياسة الجزائر الخارجية عموما، والإقليمية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: "السياسة الإفريقية للجزائر"، "الشرعية الثورية"، "المبادئ التقليدية"، "أزمة البرادام"، "الشرعية الأمنية".

السياسة الخارجية الجزائرية: من الشرعية الثورية¹ إلى الشرعية الأمنية



بوالروايح إسماعيل

طالب دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر3

Dans ce contexte, nous essayons d'examiner les comportements les plus importants qui, à notre avis, constituent une preuve acceptable pour remettre en question la capacité des principes traditionnels à continuer de conférer à l'Algérie une capacité à maintenir le même degré de prospérité et d'acceptation, ce qui reflète clairement le début du retrait de la "**légitimité révolutionnaire**" en faveur de la "**légitimité sécuritaire**" dans la politique étrangère algérienne en général, et régionale en particulier.

Mots Clés: "Politique Africaine de l'Algérie", "Légitimité Révolutionnaire", "Principes Traditionnels", "Crise du Paradigme", "légitimité Sécuritaire".

مقدمة:

في الحالات الغالبة، وبالرجوع إلى أدبيات العلاقات الدولية، سنجد أن المقاربات النظرية الموجودة حالياً في هذا الحقل تميل إلى ترسيخ مبدأ الثبات في السياسة الخارجية، وفي الغالب تنزع الدول إلى التكتّم والسرية في سياساتها الخارجية. وعلى هذا الأساس، سيكون من الصعب تجاوز هذين المتغيرين في أي محاولة لإثبات التغيير في السياسات الخارجية للدول، ويزداد هذا الأمر تعقيداً بالنسبة للدول التي لا تزال أنظمتها السياسية عَصِيَّة على أطر التحول

Résumé

En effet, nous ne cherchons pas dans cette étude à remettre en cause la validité des principes de la politique étrangère algérienne en termes de sa nature morale, Mais nous cherchons à savoir dans quelle mesure ces principes peuvent tenir compte de toutes ces transformations rapides de la structure du système international. En termes de principes, l'Algérie est l'un des rares pays à avoir formulé les principes de sa politique étrangère d'une manière claire et systématique, ce qui lui a valu beaucoup de prospérité et d'acceptation, ainsi que la stabilité de l'environnement régional. Cependant, ces principes présentent de nombreux avantages et présentent également des défauts importants, la détérioration de la situation sécuritaire dans la région, saper de plus en plus la position des partisans du principe de non-ingérence, et impose à l'Algérie une pression considérable pour la mise en œuvre de ses principes.

هذه التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي، وفي محيطها القاري، وفي فضاءها الإقليمي، في عالم أصبحت أهم سماته التسارع. فمن حيث المبادئ تعتبر الجزائر من قلائل الدول التي صاغت المبادئ القائدة لسياستها الخارجية بشكل واضح ومنهجي، وهو ما أكسبها الكثير من الرواج والقبول، وحتى الكثير من الاستقرار في محيطها الإقليمي. لكن يبقى لهذه المبادئ الكثير من المزايا، وتشوبها أيضا عيوب معتبرة، فعلى سبيل المثال، أصبحت اليوم الأوضاع الأمنية المتفاقمة بشكل غير مسبوق في محيطها الإقليمي، تُقوّضُ بشكل متزايد موقف دعاة مبدأ عدم التدخل⁴، وتضع الجزائر تحت ضغط كبير فيما يخص وفائها لمبادئها⁵.

في هذا السياق، نحاول من خلال هذه الدراسة رصد أهم المظاهر والسلوكات التي نعتقد أنها تقدم قرائن مقبولة للتشكيك في قدرة المبدئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية على مواصلة العطاء للجزائر، من حيث قدرتها على الحفاظ على نفس درجة الرواج والقبول الذي أكسبتها إياه منذ استقلالها، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى تقديم البدائل المتاحة لصانع القرار، والتي نعتقد أنه قد تبناه فعليا دون أن يعلن عنها رسميا، بالنظر إلى حساسية المساس بالمبادئ العقائدية لسياسة الجزائر الخارجية في ظل استمرار مشاركة شريحة كبيرة من الحرس القديم في صناعة القرار، لاتزال مشبعة ومثقلة بالأفكار الثورية، وفي ظل استمرار هيمنة متغير "الشرعية الثورية" على منطق الانتقال وتسليم السلطة داخل النظام السياسي.

الديمقراطي²، التي تتيح للباحثين فرصا كثيرة لتأكيد افتراضاتهم. لكن، لا ينفي هذا أن السياسات الخارجية للدول قد يطرأ عليها التغير في مبادئها القائدة، بشكل كلي، فنكون أمام أنظمة جديدة كلياً³، أو بشكل جزئي فنكون أمام حالة تكيف. وفي هذا السياق من النزوع نحو ترسيخ مبدأ "الثبات" في السياسات الخارجية للدول، نجد أن جهد الكثير من الباحثين والمنظرين انصب حول مساعي الإجابة عن السؤال: لماذا، وكيف يمكن أن تتغير السياسات الخارجية للدول؟ وحيال هذا السؤال لا نكون إلا أمام فرضيتين؛ تغير داخلي على مستوى النظام السياسي، أو تغيرات جوهرية في بنية وطبيعة النظام الدولي.

بناء على ما سبق، تبرز أماننا الضرورة المنطقية للسؤال عما إذا كانت افتراضات المنظرين بخصوص الإجابة على السؤال سابق الذكر، قادرة على، تبرير التغيرات التي لم تعد قابلة للتستر والكتمان على مستوى سياسة الجزائر الخارجية، وعما إذا كان من الممكن اعتبار مجموعة من السلوكات الإقليمية والقارية والدولية -غير المعتادة مقارنة بما تمليه المبادئ التقليدية- قرائن كافية لتأكيد التغير في السياسة الخارجية الجزائرية فعليا في ظل التثبيت الرسمي بالمبادئ التقليدية.

في الحقيقة، لا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التشكيك في مدى صدق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من حيث طبيعتها الأخلاقية، ولكن نسعى للبحث عن مدى قدرة هذه المبادئ على استيعاب كل

على اعتبار جبهة التحرير الوطني تيارا وطنيا تمكن من استقطاب أغلب التيارات السياسية التي كانت تنشط قبل تأسيسها، إضافة إلى حجم الاستقطاب المجتمعي الذي حظيت به جبهة التحرير الوطني داخل المجتمع الجزائري خلال ظرف وجيز جدا من تأسيسها، مما أهلها لتكون مخاطبا شرعيا باسم الدولة الجزائرية. وبذلك حملت جبهة التحرير الوطني على عاتقها مهمة إبراز قدم الأمة الجزائرية وعراقتها، وخصائصها التي تميزها ليس فقط عن الشعب الفرنسي، بل وحتى عن باقي الشعوب التي تتقاسم معها نفس القيم الثقافية والحضارية، ولذلك احتلت مسألة تدويل القضية الجزائرية رأس قائمة الأولويات الخارجية لجبهة التحرير الوطني، بما يعبر عن بداية ممارسة السياسة الخارجية، ولو أنه من الصعب جدا التدليل على وجود سياسة خارجية لوحدة دولية غير موجودة بالشكل المتعارف عليه حاليا في العلاقات الدولية والقانون الدولي. وعلى اعتبار الوحدة الدولية فاعلا يمكن دراسته من خلال المؤسسات المكونة لها، فقد أثارت قضية تأسيس الحكومة المؤقتة نقاشا دوليا واسعا فيما يخص الاعتراف الدولي بها من عدمه⁷. وهو العائق الذي طالما يصادف الباحثين في معرض التدليل عن السياسة الخارجية لهذه الأخيرة.

في البداية يجب التأكيد على أن سياسة الجزائر الخارجية هي ذات طبيعة سلمية، تنزع إلى الحلول السلمية للمشاكل الدولية أكثر منها إلى الحلول العنيفة التي تنتهج الحرب كوسيلة للتغيير، وتنزع إلى توخي الشرعية الدولية في نشاطاتها، ويعود ذلك حتى إلى فترة ما قبل الاستقلال،

وفي ظل هذه المعطيات، نحاول من خلال هذه الدراسة أن نجيب عن الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المقاربة التقليدية لسياسة الجزائر الخارجية في ظل رواج المتغيرات الأمنية كمحدد قائد للسياسات الخارجية للدول؟
ونفترض لذلك أن:

الرواج والقبول التي تتمتع به الجزائر اليوم بعد عشرية كاملة من الانكسار لم يعد مرتببا بالحددات التقليدية الرسمية كما توحي بذلك المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، بل تأخذ الجزائر اليوم مصداقيتها وقبولها من انخراطها المتزايد في مختلف الديناميكيات الأمنية إقليميا، قاريا، ودوليا.

أولا/ السياسة الخارجية الجزائرية: ثقل التاريخ

تعتبر طريقة نيل الاستقلال، وتشكيل مؤسسات الدولة الجزائرية من بين أحد أهم العوامل التي تفسر استمرار تمسك الجزائر بـ: "إرث الثورة"، والمسار الدبلوماسي الذي صاحب تدويل القضية الجزائرية منذ تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 1958، إلى غاية توقيع اتفاقيات إيفيان سنة 1962، ومباشرة بناء وترسيخ مبادئ وعقيدة ومؤسسات السياسة الخارجية الجزائرية⁶. فسياسة الجزائر الخارجية لم تبدأ عقب الاستقلال، بل تمتد في تاريخ نضال الشعب الجزائري في مكافحة الاستعمار، وبدون الحاجة إلى التوغل كثيرا في التاريخ، يمكن أن نؤسس لها منذ الإعلان عن تأسيس "جبهة التحرير الوطني"، ليس إنقاصا من قيمة الجهد الذي قامت به التيارات التي سبقتها، ولكن

حيث ركزت دبلوماسية الثورة على الحلول السلمية للقضية الجزائرية بنفس القدر التي ركزت به على جهود المقاومة المسلحة⁸. وتفضل الجزائر ممارسة نشاطاتها الدولية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، ويبرز ذلك على مستوى مبادئ وأهداف سياستها الخارجية التي نجدتها متضمنة هذه المنظمات.

في الحقيقة لا يخلو تاريخ الجزائر من "المرجعيات" التي تؤسس وتوصل لسياستها الخارجية، انطلاقاً من مختلف البيانات والوثائق الأساسية التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني⁹. ف: "بيان أول نوفمبر 1954"، يعتبر أول وثيقة مؤسّسة للدولة الجزائرية الحديثة، يتحدث بشكل صريح عن مطالب شعب وليس عن مطالب حركة، ويقدم الأطر العامة لشكل الدولة التي يطالب باستقلالها. كما أن "مؤتمر الصومام" مثل أحد أهم اللحظات المفصلية في مسار تكوين الدولة الجزائرية، بالنظر إلى أهمية القرارات التي تمخض عنها، والتي يشير المؤرخون أنها جنبت الثورة الجزائرية جملة من الانحرافات. وبعد الاستقلال مباشرة، تم تحديد المبادئ العقائدية القائدة لسياسة الجزائر الخارجية، من خلال ما تمخض عنه "مؤتمر طرابلس"، حيث أسس "برنامج طرابلس"¹⁰ لنمط الحياة الدولية للجزائر، وحدد المبادئ العامة القائدة لسياستها الخارجية، ممثلة في "محرارة الاستعمار والإمبريالية"، و"دعم حركات التحرر"، و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية".

ولاحقاً، نجد أن "ميثاق الجزائر"، أعاد التأكيد على مبادئ وخيارات ميثاق طرابلس. كما رسخت وثيقة

"الميثاق الوطني" التي اعتمدت بموجب استفتاء 1976، والنسخة المعدلة لسنة 1986، المبادئ السابقة وعززت النسق العقائدي للسياسة الخارجية الجزائرية بمبادئ "عدم الانحياز"، و"ضرورة التعايش السلمي بين الأمم"، و"حسن الجوار الإيجابي". وهو ما يقودنا إلى التأكيد على التناغم والتلازم بين عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، وأهم المحطات التاريخية الأساسية التي أسست لبناء الدولة الجزائرية.

لكن، من حيث التأصيل للمرجعيات، وتحديد اللبديات، فبرنامج طرابلس هو أهم الوثائق التي أسست لعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، فهو أول وثيقة في تاريخ الجزائر المستقلة تتعرض بالنقد للنقائص التي طالت اتفاقيات إيفيان¹¹، وهو أول وثيقة تقدم قراءة مستقبلية واضحة لحجم المخاطر التي يمكن أن تهدد الدولة الجزائرية ومكانتها بين الأمم. ومن رحم هذه الانتقادات وُلدت أهم مبادئ سياسة الجزائر الخارجية، خاصة ما تعلق منها بالبنود التي تم قراءتها على أنها إما تحافظ على مصالح ومكانة فرنسا داخل الجزائر، وإما أنها تؤسس لسياسة نيوكولونيالية جديدة في الجزائر، مما يوحي بأن الجزائر نالت سيادة منقوصة بحكم اتفاقيات إيفيان وبأنها لم تستكمل مسيرة التحرر الوطني. وهو ما يجب العمل على تحقيقه في إطار الدولة الجزائرية المستقلة، من خلال السعي الجاد لتجاوز نقائص اتفاقيات إيفيان. وعلى هذا الأساس، جاء برنامج طرابلس حامل المجموعة من المبادئ تسعى لاستكمال السيادة الجزائرية، ففي إطاره تم التأكيد على شجب

من الناحية العملية نجد أن هذه العقيدة المتناغمة لسياسة الجزائر الخارجية، كان لا بد لها أن تحدد للجزائر آليات التفاعل الدولي، وفضاءات النشاط والحركة، والتي لا يمكن أن تخرج عن فضاء "التحرك"، أو "القبول"، أو "العداء"، بالنظر إلى أن عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية التي بُنيت على "السياسة ثلاثية الأبعاد" منذ الاستقلال¹⁶، قد قسمت الساحة الدولية إلى ثلاثة فضاءات جيوبوليتيكية كبرى، تتوافق مع توزيع المصالح الثلاثة الرئيسية في السياسة الدولية: "المصالح المتشابهة"، "المتكاملة"، و"المتصارعة"، والتي يتحدد بموجبها الحلفاء "الطبيعيون"، الحلفاء "الظرفيون" و"المنافسون". وهو ما يتوافق مع الفضاءات الجيوبوليتيكية الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية التي عبر عنها "سليمان شيخ ب: فضاء الهوية"، "فضاء التكامل"، و"فضاء الغيرية" "Sphère d'Altérité"¹⁷.

قد يثير هذا التقسيم إشكالات كبرى لدى الكثيرين، وخاصة أولئك الذين يعتقدون أن هناك "علاقة تقابل بين المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية للدول"؛ بمعنى أن الدول مُجبرة على المفاضلة في علاقاتها مع باقي الدول بين "مبادئها" و"مصالحها"، وهو التصور الذي يعبر عن فهم قاصر للعلاقة القائمة بين المبادئ والمصالح في السياسات الخارجية للدول، فالمبادئ هي الحقل الذي تُؤسس من خلاله الدولة لشبكة مصالحها، من خلال تقاسمه النفس المبادئ مع دول أخرى، وخاصة منها تلك المبادئ التي تلتقي كلها عند مبادئ الشرعية الدولية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تكون المبادئ مؤسّسة للمصالح كلما

الاستعمار والإمبريالية، والإمبريالية الجديدة كمحددات كبرى بُنيت عليها عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية¹².

وبدوره خصص "الميثاق الوطني 1976"، جانبا كبيرا للنقاش حول السياسة الخارجية، من فيلإ جانب التأكيد على المبادئ العقائدية التقليدية: "مناهضة الاستعمار"، و"الكولونيالية" و"النيوكولونيالية" و"الإمبريالية"، تم التأكيد كذلك على "سياسة عدم الانحياز"، وهو ما يعبر عن الطابع المرن لعقيدة السياسة الخارجية الجزائرية، وقدرتها على التأقلم مع تغيرات البيئة الدولية والإقليمية¹³، وبالأخص في ظل الزخم الدولي الذي خلقته المطالبات الجزائرية بحق الشعوب في السيطرة على ثروتها الطبيعية¹⁴، من خلال نظام اقتصادي دولي جديد وعادل. ولاحقا أكدت نسخة "الميثاق الوطني 1986"، على ضرورة إعادة ترتيب الفضاء الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية، مما ترتب عنه مبدأ "حسن الجوار الإيجابي"، الذي أعطى للجزائر فرصا هامة للمناورة الإقليمية، وأخرجها من دائرة اللعبة الصفرية التي طالما فُرِضت عليها في علاقاتها المغاربية، جراء سياستها الخارجية الثورية الثائرة الراضية للكثير من أنماط التفاعل في العلاقات الدولية، على خلاف باقي الأنظمة المغاربية. وبالنتيجة اتجهت الجزائر في سياستها الخارجية إلى تعزيز كل الممارسات المساعدة على تقوية العلاقات "جنوب - جنوب"، على حساب "الخور شمال - جنوب"¹⁵. بالنظر إلى بداية بروز بوادر استحالة التأسيس لعلاقات عادلة بين الشمال والجنوب.

فيه الكولونيالية بمختلف أشكالها. فعلى طول مسار السياسة الخارجية الجزائرية، لم يتم اعتبار هذا الصراع على أنه فعل معزول، ولكنه توسّع بشكل متلازم ليأخذ بعدا عالميا، فالأمر لم يرتبط فقط بمقاومة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر، ولكنه ضد الكولونيالية بشكل عام باعتبارها نظاما للهيمنة. ولا تتوقف هذه المقاومة بمجرد تحقيق الاستقلال، ولكن يجب أن تتواصل وتتمظهر من خلال التضامن الفعلي مع أولئك الذين يقودون نفس الصراع في العالم.

بعد الاستقلال أخذ هذا الأمر حيزا كبيرا من اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية، حيث واصلت صراعها ضد "الكولونيالية الجديدة"، باعتبارها شكلا جديدا للهيمنة، ومن هذا المنطق تولدت قراءات برنامج طرابلس الذي اعتبر أن اتفاقيات إيفيان هي "أرضية نيوكولونيالية تريد فرنسا استخدامها لتكريس وتعميق الشكل الجديد للهيمنة الفرنسية". لذلك أكد على جبهتين في هذا الصراع. داخليا؛ حيث يجب أن يُفضي مسار الصراع ضد الكولونيالية الجديدة بالضرورة إلى تهميش وعزل داخل جبهة التحرير الوطني كل مناصري التيار "المعتدل" الذي يمكن أن ينجح في إنجاز "تجربة فرانكو-أفلانية في إطار الكولونيالية الجديدة"، وخارجيا؛ حيث تُفضي مقاومة الكولونيالية الجديدة إلى الصراع ضد الإمبريالية. وفي سياق هذا الصراع، لا تفصل وثائق جبهة التحرير الوطني دائما بين مفاهيم الكولونيالية والإمبريالية، كما لا يتم ربط هذه الأخيرة دائما بواقع الرأسمالية، بل تدركها من خلال أي شكل من أشكال الهيمنة التي تُمارس على الدول

كان صانع القرار قادرا على فهم جيد للمبدأ في حد ذاته، وقادرا على استقراء الواقع والتكيف معه. ولا يخلو تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية من النماذج الدالة على التلازم بين المبادئ والمصالح في السياسة الخارجية، فبفضل القوة المعيارية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، لا زالت تذكر الجزائر اليوم بوقوفها إلى جانب الشعوب المضطهدة، وحركات التحرر، وهو ما أكسبها في المقابل دورا قياديا على المستوى الدولي والقاري على مستوى الكثير من المنظمات القارية والدولية، ومعروف أن الأدوار القيادية من بين أكبر المصالح التي تسعى الدول لتحقيقها¹⁸. فقوة الدولة الجزائرية كما كان يراها بوتفليقة - كوزير للخارجية - لا تُحسب بالضرورة من خلال معايير القوة الكلاسيكية المتعارف عليها، ففي عالم اليوم تقاس القوة الحقيقية للدولة من خلال التزامها الواضح والغير مشكوك فيه بالوقوف إلى جانب جميع القضايا العادلة في العالم¹⁹.

ومن حيث الممارسة، منذ نشأة دبلوماسية الثورة مرورا بكل محطات تطور السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة، لا يمكن فصل مبادئها عن فضاءاتها الجيوبولوتيكية، ولا عن سياق تطور عقيدتها، ولهذا فإنها تتمظهر دائما كـ: "سياسة للرفض وإعادة النظر"، وتعمل على تحطيم كل آثار العبودية القديمة التي ترتبت عن الاستعمار، ومعارضة كل المحاولات الجديدة للاستعباد والاستغلال، فالتجربة التي عاشتها جبهة التحرير الوطني في مقاومة الكولونيالية قد أعطت معنى شاملا لهذه المقاومة، التي لا تستهدف فقط الكولونيالية في الجزائر، ولكن أيضا في كل مكان تتمظهر

-N.O.E.I- International، انطلاقا من قمة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر في شهر سبتمبر 1973، بدون أن يتضمن الإعلان أية شروحات لا على مستوى المداخلات التي قدمها المؤتمر، ولا على مستوى الوثائق التي اختتمت بها القمة²⁴. حيث طالب هواري بومدين بتاريخ 30 جانفي 1974، بعقد جمعية عامة استثنائية للأمم المتحدة لمناقشة قضايا المواد الأولية وقضايا التنمية، من موقعه كرئيس لمجموعة عدم الانحياز، وكلف بالتحضير لهذه القمة²⁵، كل من وزير الخارجية "عبد العزيز بوتفليقة"، وسفير الجزائر لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية "آيت شعلال"، و"عبد اللطيف رحال" ممثل الجزائر لدى الأمم المتحدة. في حين شهدت سنوات الثمانينيات؛ على بداية أسوء مراحل السياسة الخارجية الجزائرية، بانسحابها من قيادة بعض الملفات الإقليمية والدولية، واكتفائها ببعض الوساطات الناجحة التي ساعدها فيها الطابع المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية. فمذ مجيء الرئيس "الشاذلي بن جديد"، ارتكزت سياسته الخارجية على تخفيف حدة التوترات في علاقاتها الخارجية²⁶، والتركيز على ممارسة دور الوساطة²⁷. فخلال فترة حكمه تم تغيير التوجهات، الوسائل، وكذا الأشخاص²⁸، حيث باشر تدريجيا تغييرات كبرى على مستوى القيادات، وكذا على مستوى السياسات المطبقة. وعلى هذا الأساس شهدت فترة حكمه إقصاء الكثير من القيادات الكبيرة وغيابها عن مناصب المسؤولية، وهو ما أثر سلبا على استقرار الدبلوماسية الجزائرية، التي تم

الخاضعة²⁰. ولا يعني هذا عدم قدرة جبهة التحرير على إدراك الارتباط بين الكولونيالية والإمبريالية، وهو ما يمكن قراءته من خلال تنديدها الدائم بمشكل هيمنة التروستات البترولية الكبرى، والمرافعة ضدّ السياسة التصنيعية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر منذ مشروع قسنطينة²¹. واستهداف الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تنديد الجزائر بالإمبريالية على خلفية الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا في إطار مبدأ "التضامن الإمبريالي"²².

وعلى مدار قرابة عقدين من الزمن - من الستينيات إلى غاية نهاية الثمانينيات - منحت هذه المبادئ لسياسة الجزائر الخارجية فترة ذهبية، نعتقد أنها لم تكن مستمرة بل كانت على مراحل، وخاضعة لذكاء صانع القرار الجزائري في استقراء متغيرات البيئة الدولية والإقليمية. وبناء على هذا، يمكننا القول أن السياسة الخارجية الجزائرية مرت قبل أن تركز للخمود نهاية الثمانينيات بثلاث محطات كبرى ترتبط أساسا بمبادئها القائدة. ففي فترة الستينيات؛ طغت عليها "قضايا التحرر"، بحكم عهدها القريب بالاستقلال، حيث انخرطت الجزائر في القضايا الإفريقية إلى درجة "الأبوية الأيديولوجية" "le Parenté Idéologique"²³ بتعبير "نيكول غريمو" "Nicole Grimaud". وفي فترة السبعينيات؛ طغت عليها قضايا "التحرر الاقتصادي والتنمية"، التي تبنتها الجزائر في إطار مطالب "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" "Nouvel Ordre Economique"

الاعتبارات البراغماتية التي تحكم عالم اليوم، وتسعى لإقامة نظام دولي أكثر انفتاحا. ففي العالم الغربي اليوم أصبحت ضروريات الاستهلاك أكثر أهمية من ضرورة الأرض والعقيدة، ولم تعد الرغبة في الاستقلال القومي الكامل، ولا الإيمان بصحة المعتقدات الأيديولوجية حافزا لتشكيل الرأي العام، ونتيجة لذلك أصبحت البراغماتية الوظيفية أساسا لصنع السياسات في العالم الغربي³¹. وانتهت السياسة الخارجية بالشكل الذي كنا نُعرِّفُها به دائما³² بتعبير "كرايج جونستون" *"Craig Johnstone"*.

في المقابل، نجد في الطرف الثاني من مسرح السياسة، جزءا كبيرا من وحدات النظام الدولي قد دخل في حالة من الشتات جراء النتيجة التي آلت إليها الحرب الباردة، فكل الدول التي تبنت أنظمتها السياسية توجهات اشتراكية، استفادت على عالم جديد يجبرها على التحول من النقيض إلى النقيض، وعلى تبني خيارات سياسية واقتصادية كانت تحاربها في الأمس القريب. وفي هذا السياق، لا تخرج الجزائر عن هذه الإطار مع التسليم بما تحمله الحالة الجزائرية من خصوصيات، فمنذ أحداث أكتوبر 1988، دخلت الجزائر في حالة أزمة متعددة الأبعاد، وبين الأزمة الداخلية والتحويلات الدولية بدأت سياستها الخارجية تفقد توازنانها وبوصلتها، ولم تعد قادرة على المناورة دوليا بشكل سليم، فالمعايير التقليدية المهيكلة للعلاقات الدولية قد تجاوزها الزمن، وتركت المجال لهيكل جديدة غير محددة وغير دقيقة، وفي خضم هذه التحويلات سارت الجزائر بخطى ثابتة نحو الانكفاء على الذات، ولم تعد قادرة على استيعاب قوة

تشغيلها بوسائل بشرية جديدة لم تكن قادرة على تحسين الوضع العام²⁹. ففي سياق ظروف إقليمية ودولية معينة، لعل أهمها هامش المناورة التي تمتعت به الجزائر في ظل البنية الثنائية للنظام الدولي، تمكنت الجزائر من صناعة أمجادها الدبلوماسية، وخلقت لنفسها مكانة إقليمية غير قابلة للتجاوز في القضايا المطروحة للنقاش. لكن في عالم اليوم، لم تعد الظروف نفسها، ولا القضايا نفسها، وبقيت مبادئ الجزائر نفسها، ولم تعد قادرة على حمل أثقال التاريخ الكبير للانتصارات الدبلوماسية للجزائر، ليس لعيب معياري يشوبها، ولكن لعدم تناغمها مع الكثير من مستجدات وظروف البيئة الإقليمية والدولية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى محددات جديدة تكون قادرة على انتشار صورة الجزائر من حالة الركود الذي عرفته على مدار عشرية كاملة من الزمن.

ثانيا/ تراجع السياسة الخارجية الجزائرية: أزمة براداييم أم أزمة داخلية

تعتبر نهاية الحرب الباردة بمثابة التحول العظيم الثالث في هذا القرن³⁰، من حيث تأثيرها في الهيكل التنظيمي للسياسة العالمية وفي روحها المحركة، وفي الأسس والمبادئ التي تحكم سياسات الدول الخارجية، ولا شك في أن بقايا النزعة القومية والأيديولوجية لاتزال تطفو إلى السطح في كثير من علاقات الدول ببعضها البعض، وفي كفاءات حلها لتصادم مصالحها على الساحة الدولية، التي لاتزال فضاء للتصادم بقدر ما يسعى فاعلوها لجعلها فضاء للتكامل والاندماج. ولكن، تبقى كل هذه التزعات الأيديولوجية في عالم الأحادية مُجبرة على التراجع أمام

الخارجية، بالنظر إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية ترتبط صنعا وتنفيذا برئيس الجمهورية أولا، ولبعد الرئيس الجديد عن أبسط أبعاد العمل السياسي ثانيا. فكل من بلة وبومدين كانا ممارسين للعمل السياسي، وشغوفين بالقيادة، في حين يعتبر وصول الشاذلي إلى الرئاسة أحد مخرجات الصراع داخل المؤسسة العسكرية حول خليفة بومدين، وهو ما نستقرئه من التبرير الساذج الذي قدمته المؤسسة العسكرية لتبرير خيار الشاذلي "أقدم ضابط في أعلى درجة"³⁶. وهو الخيار الذي يؤكد أن المطلوب كان إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار بعد التجربة البومدينية التي منحتها أبعادا وطنية ودولية واسعة³⁷. وبالنتيجة كانت السياسة الخارجية الجزائرية، أكثر المجالات تضررا من مساعي إضعاف منصب الرئاسة، باعتباره المسؤول الأول عن سياسة الجزائر الخارجية صنعا وتنفيذا. وتوحي هذه العملية في النهاية بأن الجزائر مقبلة على عهد جديد، برئيس جديد، لا يجيد أبسط أبعاد العمل الدبلوماسي، يقول محي الدين عميمور³⁸: "أثناء زيارة بنظير بهوتو للجزائر سنة 1990، أهم ما حرصت عليه، هو تنبيه المصالح المعنية بأن بنظير لا تصافح الرجال، وهذا هو السبب الذي جعل الرئيس الشاذلي بن جديد يستقبلها في مدخل رئاسة الجمهورية، ويداه معقودتان خلف ظهره، حتى لا ينسى فيمده يده لها، وتحدث أزمة"³⁹.

وسرعان ما انسحبت هذه الهشاشة التي طالت مركز صناعة القرار على حضور الجزائر الدولي، حيث انسحبت دبلوماسيتها بشكل غير مسبوق من القضايا الدولية، ولم

وكتافة التحولات من حولها، ولا تملك الوسائل المناسبة للتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة، معلنة بذلك عن دخول سياستها الخارجية مرحلة "أزمة البراداييم". كانت أزمة البراداييم واضحة جدا على سياسة الجزائر الخارجية منذ تلاشي سياسة الاستقطاب الحاد التي ميزت سنوات الحرب الباردة. فسياسة الجزائر الخارجية بقيت مُثَقَّلَةً بعقيدة مُكَبَّلَةٌ وغير قادرة على مواصلة لعب الأدوار القيادية دوليا وقاريا، ولا تزال تُثَقِّلُ رؤيتها لطبيعة العلاقات الدولية³³. وربما كان إرث الدبلوماسية الجزائرية يفوق إمكانيات الطاقم الدبلوماسي الجديد، فحتى سياسة الانفتاح التي لجأ إليها الشاذلي بن جديد لإذابة الجليد حول العلاقات الجزائرية مع بعض الدول الغربية، من خلال زيارته للرئيس الفرنسي "ميتيران" *Mittérrand*، والأمريكي "جورج بوش الأب" *Georges Bush* *Senior*³⁴، لم تقدم أي جديد يمكن التطرق إليه، فتصور الجزائر لبعض القضايا الدولية والإقليمية ظل ثابتا، إن لم نقل غير قابل للتغير³⁵.

لكن، وعلى الرغم من إقرارنا بقوة أثر العوامل الخارجية في أزمة البراداييم التي طالت سياسة الجزائر الخارجية، إلا أننا نعتقد أن العوامل الداخلية كان لها إسهام مُعتَبَر، ففي كل الأحوال، لا يمكن فصل أزمة البراداييم عن سياق الفشل المؤسساتي الذي طال مؤسسات مركز صناعة القرار، فالهشاشة التي طالت هذا الأخير بوصول الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية، هي أحد العوامل التي تملك قوة تفسيرية لأزمة البراداييم التي وصلت إليها سياسة الجزائر

رأسها "الأمانة العامة للرئاسة"⁴⁴، و"الأمانة العامة للحكومة"⁴⁵.

ومنذ وفاة بومدين، كان هدف المؤسسة العسكرية واضحا، وهو: مزيد من فك الارتباط والاستقلالية عن الرئاسة، من خلال شخصية (الشاذلي بن جديد) غير طموحة، ولا شغوفة بالسلطة. فالمؤسسة العسكرية كانت تبحث عن رئيس خالي من أي صفات الكاريزما، وليس له أي تأثير في صناعة القرار حتى تتمكن من التدخل بشكل مباشر في شؤون الدولة. وبهذا الشكل، وقع الخيار على شخص الشاذلي من طرف زملائه داخل المؤسسة العسكرية، التي قادتها الرغبة في لعب دور سياسي للرهان عليه بشكل كبير⁴⁶، وهو الذي لم يعبر حتى عن الرغبة في دخول سباق المنافسة لخلافة بومدين، وعبر في العديد من المرات عن عدم رغبته في منصب الرئيس.

على الرغم من أنه لا يمكن تحميل الشاذلي كل المسؤولية، إلا أن صفاته الشخصية، وطريقة وصوله للرئاسة، ووجوده في قلب عملية صناعة القرار، سَرَّع من دخول النظام في حالة شلل تام، فالصعوبات التي عاشتها الجزائر خلال فترة حكمه لا يمكن تفسيرها فقط بتراجع الأسعار الدولية للمحروقات، بل بشلل نظام صناعة القرار كذلك، جراء الشخصية الضعيفة للرئيس الجديد⁴⁷. وينسحب الأمر نفسه على وزارة الخارجية، ولذلك ظلت السياسة الخارجية للشاذلي بن جديد في "حالة إنعاش" تتعدى على المكاسب الأولية لدبلوماسية الثورة، وسياسة بومدين الخارجية⁴⁸. وبالنتيجة، كان من المنطقي جدا أن تفقد

يعد يُسَمَّع للجزائر صوت المكافح في مختلف المنابر الدولية، وتراجع دورها القيادي على مستوى أقاليم نفوذها التقليدية. ولم يتمكن الشاذلي بتجديد من تحقيق الحضور الذي كان يتمتع به بومدين خلال زيارته الدولية. فبعد مرور 11 سنة على وفاة الرئيس هواري بومدين لازل بومدين يُذكَر بمواقفه وحضوره، في حين لا يُذكَر الشاذلي الذي يشغل منصب الرئيس. يقول محي الدين عميمور: "تم تعيين سنة 1989 سفيرا للجزائر في إسلام آباد (أفغانستان)، وفوجئت في باكستان بأن الكثيرين لازالوا يتذكرون خطاب الرئيس بومدين في لاهور سنة 1974، ويسألوني عن بن بلة، وبوحيرد، وهو ما أعطاني شعورا بأن الجزائر توقفت عندهم في حدود السبعينيات"⁴⁰.

في الحقيقة من الصعب جدا تصديق أن الوصول إلى هذه النتيجة كان محل صدفة، خاصة في ظل الصراع الذي بدأ مع وفاة الرئيس هواري بومدين بين مختلف أجهزة الدولة، وبين المؤسسة العسكرية والرئاسة على وجه الخصوص. أكثر من ذلك، يمكن اعتبار فرض المؤسسة العسكرية للشاذلي بن جديد على حساب مرشحين مدينيين آخرين كان أبرزهم عبد العزيز بوتفليقة، يدخل في إطار تخطيط مسبق لإضعاف الرئاسة⁴¹، التي احتكرت صنع القرار أثناء رئاسة بن بلة وبومدين⁴². ومن هنا بدأت الجزائر عهدا جديدا في عملية صنع القرار، وفي سياساتها العامة بشكل عام، وأصبحت الرئاسة مختزقة في قراراتها، حيث صارت بعض الدوائر المحيطة بالرئيس حاضرة كفاعل رئيسي في صناعة القرار، وفي بعض الأحيان من دون علمه⁴³، وعى

والمنهج⁵⁰، وبذلك كان من المحتمل جدا أن تصل سياسة الجزائر الخارجية إلى هذا المستوى من التراجع والتدهور، يمكن التدليل عليه كالتالي:

فعلى مستوى مفاضلة الخيارات؛ نجد أن خيارات السياسة الخارجية الجزائرية قد طالتها أزمة البراديم من حيث المبادرة بمفاضلة الخيارات الجوهرية، حيث لم تعد مرتبطة بتفضيلات وزير الخارجية⁵¹ كما كانت في السابق، بالنظر إلى أن تفضيلات وزير الخارجية تكون في الغالب أقرب تحقيقا للمصلحة الوطنية⁵². أو ربما لغياب الثقة بين الرئيس والكفاءات الدبلوماسية الجديدة التي وصلت إلى مناصبها بحد أدنى من التحضير والكفاءة⁵³. ومن حيث طبيعة صانع القرار في حد ذاته؛ فالشاذلي لم يكن مهتما كسابقه بالانخراط في بناء خيارات السياسة الخارجية، وبالنتيجة دخلت السياسة الخارجية مرحلة من العشوائية، وتَحَكَم في توجيهها مسؤولون من غير أهل الاختصاص. إضافة إلى هذا، شهدت فترة حكمه تعاقب العديد من وزراء الخارجية في فترة قصيرة جدا مقارنة بطبيعة المنصب الذي يتطلب الاستقرار والاستمرارية، مما ساهم بالنتيجة في إضعاف تماسك عملية بناء خيارات السياسة الخارجية، وأدخلها في مرحلة من الخيارات الارتجالية التي لا تتم وفق عملية المفاضلة؛ الخيارات الأنسب لتحقيق أكبر قدر من المكاسب للمصلحة الوطنية. وعموما يتميز العمل السياسي في الجزائر بالقطعية أكثر منه بالاستمرارية، فعلى كل مستويات المسؤولية يميل السياسيون الجزائريون إلى تجاوز إنجازات سابقهم، ويفضلون دائما الانطلاق ليس

السياسة الخارجية الجزائرية بوصلتها، ويتراجع بريقها ونرجسيتها، وأن تدخل مرحلة "أزمة البراديم"، وتراجع عن أدوارها التقليدية الهجومية لصالح أدوار جديدة دفاعية بالأساس. فمن غير المنطقي أن نتظر استمرار وتطور المواقف الهجومية لسياسة الجزائر الخارجية في ظل حجم المشاكل المؤسسية التي تتخبط فيها مراكز صناعة القرار، فوزارة الخارجية والرئيس على حد سواء لم يتمكنوا من قراءة الوضع الدولي بما يتناسب وأدوار الجزائر.

ما يمكن تأكيده في فترة الشاذلي، هو أن السياسة الداخلية اسحبت سريعا على السياسة الخارجية، فانشغال النظام بصَدْع الصراعات السلطوية الداخلية، شغل الجزائر عن مواكبة التطور المتسارع للأحداث الدولية، إلى أن وجدت نفسها معزولة وخارج السياق، تكتفي بدور المتفرج المدافع بدل تقمص الأدوار الهجومية التقليدية. فعلى سبيل المثال لاحظ ممثل الجزائر في "قمة مجموعة 15" المعقدة في "كوالا لامبو" "koulalumpur"، أن هناك توازنات سياسية واقتصادية جديدة، وتوزعا جديدا للقوى، وتعزيزا للمصالح، وتصاعدا لتحالفات جديدة⁴⁹، في حين أن الدور الأساسي المنوط به كمثل للجزائر ليس الملاحظة، وإنما محاولة إيجاد دور للجزائر في هذه التوازنات الجديدة، التي كان يفترض أن يعرفها مسبقا، فمثل هذه الممارسات تعبر فعلا عن غياب الجزائر عن ما يحدث خارج إقليمها. وبالنتيجة، مثَّلت السياسة الخارجية لفترة للشاذلي مرحلة القطعية، حيث فقدت روح الاستمرارية والتكيف على مستوى الممارسين وعلى مستوى الوسائل

من حيث توقف سابقوهم بل من نقطة الصفر، برؤية مغايرة، ووسائل مغايرة، واستراتيجيات مغايرة. وبالتالي، من المنطقي أن تصل سياسة الجزائر الخارجية إلى هذا الوضع. ومن حيث الملفات الكبرى؛ نجد أنه منذ منتصف الثمانينات أصبحت العديد من الدول تعاني حرجا كبيرا في إدارة علاقاتها الدولية جراء بؤادر التغيير التي بدأت تبرز على النظام الدولي. وبالنسبة للجزائر كان الوضع أعقد بكثير فقد تزامنت هذه التحولات الدولية مع وضع داخلي شديد الاهتزاز نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعانيها إدارة الشاذلي⁵⁴، مما أثر بشكل كبير على الخيارات السياسية والأيدولوجية والاستراتيجية للجزائر، حيث ازدادت حدة المطالب الداخلية بإنهاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية، والتوجه نحو اقتصاد السوق كبديل عن فشل الأيدولوجية الاشتراكية التي تم اعتبارها أحد أهم مسببات الأزمة التي تعانيها الجزائر، وهو الوضع الذي عبرت عنه أحداث أكتوبر 1988 بكل تفاصيله. وفي خضم هذا التجاذب بين الفواعل الداخلية والدولية فقدت الملفات الثقيلة التي حَمَلَتْها سياسة الجزائر الخارجية الكثير من أهميتها الدولية، كما لم تعد الجزائر قادرة على الحفاظ على عنصر المبادرة والهجوم في سياستها الخارجية، فمنذ مجيء إدارة الشاذلي نلاحظ أنه قام بإهمال تدريجي لقضايا الحوار شمال/جنوب، وقضايا عدم الانحياز⁵⁵، وغيرها من الملفات التي رافعت عنها سياسة الجزائر الخارجية⁵⁶.

بداية التراجع لمختلف المؤسسات التشارورية العالم ثالثة، ف: "حركة عدم الانحياز"، "مجموعة 77"، "منظمة الوحدة الإفريقية"، "جامعة الدول العربية"... وغيرها من المؤسسات، قد سجلت تراجعا واضحا على الساحة الدولية، ولم تفرز مختلف أنشطتها أي مبادرة معتبرة. فحركة عدم الانحياز مثلا بوصفها مؤسسة تشارورية عالم ثالثة تهتم بكل القضايا الخلافية السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، لم تتمكن أساسا من التأقلم مع الوضع الدولي الجديد الناتج عن زوال سياسة القطبين⁵⁷. وبالنسبة للجزائر، فقد راهنت منذ استقلالها على مجموعة من الملفات، تنقسم بين ما هو دولي وما هو إقليمي، حيث كانت دائمة الحضور على المستوى الدولي نتيجة أدوارها القيادية على مستوى الحوار شمال-جنوب، وعلى مستوى حركة عدم الانحياز، وبنفس الشكل كانت حاضرة على المستوى الإقليمي بسبب مواقفها الثابتة إزاء مسار السلام في الشرق الأوسط، ودفاعها عن قضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية كما في المحافل الإقليمية. ونلاحظ هنا قضايا الحوار شمال-جنوب، وقضايا عدم الانحياز، لم تعد موضوعات ذات أهمية بالنسبة للسياسة الدولية، فالعالم ككل بدأ يتجه نحو الاقتناع بقدوم عالم جديد أحادي القيادة في حين لم تتمكن حركة عدم الانحياز من إيجاد أدوار جديدة تضمن فعاليتها⁵⁸. وعلى الرغم من استمرارها من الناحية المؤسساتية إلا أن تأثيرها في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة لم يعد يذكر. ونفس الشيء بالنسبة للحوار شمال-جنوب، فمنذ

من حيث توقف سابقوهم بل من نقطة الصفر، برؤية مغايرة، ووسائل مغايرة، واستراتيجيات مغايرة. وبالتالي، من المنطقي أن تصل سياسة الجزائر الخارجية إلى هذا الوضع. ومن حيث الملفات الكبرى؛ نجد أنه منذ منتصف الثمانينات أصبحت العديد من الدول تعاني حرجا كبيرا في إدارة علاقاتها الدولية جراء بؤادر التغيير التي بدأت تبرز على النظام الدولي. وبالنسبة للجزائر كان الوضع أعقد بكثير فقد تزامنت هذه التحولات الدولية مع وضع داخلي شديد الاهتزاز نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعانيها إدارة الشاذلي⁵⁴، مما أثر بشكل كبير على الخيارات السياسية والأيدولوجية والاستراتيجية للجزائر، حيث ازدادت حدة المطالب الداخلية بإنهاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية، والتوجه نحو اقتصاد السوق كبديل عن فشل الأيدولوجية الاشتراكية التي تم اعتبارها أحد أهم مسببات الأزمة التي تعانيها الجزائر، وهو الوضع الذي عبرت عنه أحداث أكتوبر 1988 بكل تفاصيله. وفي خضم هذا التجاذب بين الفواعل الداخلية والدولية فقدت الملفات الثقيلة التي حَمَلَتْها سياسة الجزائر الخارجية الكثير من أهميتها الدولية، كما لم تعد الجزائر قادرة على الحفاظ على عنصر المبادرة والهجوم في سياستها الخارجية، فمنذ مجيء إدارة الشاذلي نلاحظ أنه قام بإهمال تدريجي لقضايا الحوار شمال/جنوب، وقضايا عدم الانحياز⁵⁵، وغيرها من الملفات التي رافعت عنها سياسة الجزائر الخارجية⁵⁶. أما من حيث تراجع القضايا القائدة لسياسة الجزائر الخارجية؛ فنلاحظ أن نهاية الحرب الباردة مثَّلت نقطة

للكتير من الملفات الدولية الكبرى، ومن هنا تبرز الحاجة إلى "براديم جديد"، يُبنى على أساس المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، ويتبنى أهم الملفات الكبرى ذات الأهمية في السياسة الدولية الراهنة. لكن لا يخلو هذا الوضع الجديد من الإيجابية، فمن رحم هذا الوضع الجديد الذي أفرغ مقارنة السياسة الخارجية الجزائرية من الكثير من أهميتها، ولد مسار التحول البراغماتي، فعلى الرغم من بقاء الارتباط الرسمي بالمبادئ التقليدية إلا أن سياسة الجزائر الخارجية بدأت تتخلى تدريجياً عن طابعها الأيديولوجي لصالح نزعة أكثر براغماتية، ولو كان ذلك بشكل غير معلن، وأقل حدة، إلا أن هذا التوجه الجديد كان أكثر اندماجاً في الدوائر الدولية، وأكثر قبولاً⁶¹.

ثالثاً/ العودة القارية للجزائر؛ الأمن أولاً

كان رهان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قويا جدا، فمع وصوله إلى السلطة سنة 1999، رفع تحدي فك العزلة القارية والدولية عن الجزائر، ونلاحظ أنه راهن في تحقيق هذا التحدي على ثلاث آليات قارية ذات أبعاد أمنية بالأساس، ويرجع ذلك أساساً لاعتبارين أساسيين، أولهما؛ رغبة الجزائر في: "استثمار خبرتها الأمنية لصالح سياستها الخارجية" عموماً، والإفريقية على وجه الخصوص، وثانيهما؛ الحاجة إلى مواكبة التطورات الدولية، من خلال "مسايرة الرواج التي أصبحت تحظى به المتغيرات الأمنية في رسم السياسات الخارجية للدول". وفي هذا الإطار نريد إبراز طغيان المحددات الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية من خلال المحطات الأساسية لعودتها القارية التي

أن فشل في تأسيس تعاون اقتصادي دولي جراء الاختلافات التي برزت في مؤتمر 1977، لم تعد النقاشات الاقتصادية الدولية بين الدول النامية والمتقدمة ذات جدوى تُذكر، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في قمة المكسيك سنة 1981⁵⁹، إلا أن القمة لم تقدم أي نتيجة ملموسة. لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للقضايا الإقليمية، فعلى مستوى الشرق الأوسط، آل الوطن العربي إلى الاهتزاز والانقسام، وخاصة منذ الزيارة التي قام بها الرئيس المصري "أنور السادات" للكيان الصهيوني في نوفمبر 1977، وما عقبها من تراجع في الموقف العربي وتصعيد من الجانب الإسرائيلي. ومغارياً فقد ملف الصحراء الغربية الكثير من أهميته في سياسة الجزائر الإقليمية، وتم تجاوزه من طرف إدارة الشاذلي لصالح مسار التكامل المغاربي⁶⁰. وإفريقيا كان تراجع التأثير القاري لسياسة الجزائر الخارجية وراء تراجع اعتراف الكثير من الدول الإفريقية بالصحراء الغربية، وسعيها لإنهاء عضويتها في المنظمة القارية.

انسحبت هذه التغيرات الدولية والإقليمية بشكل سلمي على الجزائر، فمع فقدان هذه الملفات الكبرى أهميتها وديناميكيته، لم تعد السياسة الخارجية الجزائرية قادرة على التعاطي مع العالم الخارجي بشكل سليم. ومعنى أدق، لم تعد خطابات عدم الانحياز والتعاون الاقتصادي الدولي، وإيجاد حلول عادلة ودائمة للقضايا العادلة قادرة على إعطاء دور ومكانة دولية للسياسة الخارجية الجزائرية. وإزاء هذا الواقع الدولي الجديد لم تعد مقارنة السياسة الخارجية الجزائرية قادرة على مسايرة التحولات الدولية المتسارعة

ب: "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" " *Conceil de Paix et de Sécurité -CPS-* ."

بالنسبة للجزائر سنجد أنها منخرطة بشدة على مستوى كل الفعاليات الأمنية القارية، ويرجع ذلك أساسا إلى مفهوم الدبلوماسية الوقائية المترسخ في سياسة الجزائر الإفريقية، فتماشيا مع مبدأ الحل السلمي للنزاعات، تسعى الجزائر إلى استباق النزاعات واحتوائها سلميا، ومعالجة أسبابها الحقيقية قبل الوصول إلى مرحلة التأزم والمواجهة المسلحة، التي يصعب فيها التراجع لدى الأطراف المتنازعة، وهو المسعى الذي طبع سياسة الجزائر الخارجية عموما بالتركيز على الوساطة كآلية كفيلة للوقاية من النزاعات.

يقع مبدأ الدبلوماسية الوقائية في قلب الاهتمامات الأساسية لمجلس الأمن والسلم الإفريقي، وتحاول الجزائر جاهدة من خلال هذه المؤسسة الأمنية القارية ترسيخ مفهوم الدبلوماسية الوقائية، كأحد أهم مقارباتها الدبلوماسية لحالة الخلافات والنزاعات التي تعيشها إفريقيا. فمجهودات الجزائر لتعزيز الأدوار الأمنية القارية لمجلس الأمن والسلم الإفريقي من خلال احتكارها لمنصب مفوض الأمن والسلم الإفريقي منذ تأسيسه سنة 2002 إلى غاية اليوم، تُعبّر فعلا عن التوجه الأمني في سياستها الإفريقية الجديدة، ولكنها تُعبّر أيضا عن مركزية الدبلوماسية الوقائية في سياستها الإفريقية، بالنظر إلى أن أهم ما يركز عليه مفهوم الدبلوماسية الوقائية هو ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على نظم الإنذار المبكر، والهيئات المنفذة لتدابير بناء الثقة، والابتعاد قدر الإمكان عن الطابع الدبلوماسي

تعتبر محددات أمنية بالأساس، فمن استراتيجية "ثنائية الأمن والتنمية"، التي تحاول الجزائر تسويقها قاريا من خلال نشاطها المكثف على مستوى تأسيس "مبادرة النيباد"، التي تهدف في أساسها إلى مكافحة الأسباب الكامنة وراء العنف والتطرف والنزاعات داخل إفريقيا، إلى إحياء " دور الوسيط" كآلية دبلوماسية ذات أبعاد استراتيجية أمنية بالأساس، حيث كانت الوساطة الناجحة للجزائر في النزاع "الإثيوبي -الإريثري"، الذي يقع في حيز جغرافي بعيد عن الجزائر ذات أبعاد استراتيجية بالأساس، لعل أهمها تأكيد العودة القارية للجزائر، وصولا إلى مجهوداتها في تأسيس "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، الذي تسعى من خلاله إلى مأسسة منظورها الأمني قاريا في إطار دبلوماسيتها القارية.

لكن يبقى الأبرز في كل هذا، والأكثر تعبيرا عن تراجع الشرعية الثورية لصالح الشرعية الأمنية كمحدد قائد لسياسة الجزائر الخارجية هو دورها المتنامي على مستوى المؤسسات الأمنية القارية. فمع بداية الألفية الجديدة، أفرز التحول الذي طال المنظمة القارية، بتأسيس الاتحاد الإفريقي بديلا عنها، الحاجة إلى مبادئ عمل جديدة، وتطوير المؤسسات القائمة أو خلق مؤسسات بديلة. وفي هذا الإطار، برزت درجة عالية من الحرص الإفريقي على استحداث آلية أكثر فعالية للتعامل مع حالة النزاعات المزمنة التي طبعت المشهد العام الإفريقي، وهو ما نلمسه من خلال استبدال "آلية منع النزاعات وإدارتها وحلها"،

بالعضوية، لعل أهمها؛ في هذا السياق، "القدرة على تحمل مسؤوليات العضوية في المجلس"⁶⁶.

وفي هذا الإطار نعتقد أن الدور القيادي الذي تلعبه الجزائر على هذا المستوى يتعلق أساسا باستيفائها لكل هذه الشروط، وعلى رأسها القدرة على تحمل أعباء ومسؤوليات العضوية في المجلس، وبالفعل عبر عن ذلك بصراحة، مفوض الأمن والسلم الإفريقي، الجزائري السيد "إسماعيل شرقي"، ففي حوار له على قناة "فرانس 24"، وجه له السؤال التالي: "يقال أن الجزائر تحتكر منصب مفوض الأمن والسلم الإفريقي، فكيف ترد؟"، وكانت إجابته كالتالي:

"... أولا نتشرف بثقة القارة الإفريقية، وأعتبر أن هذا عربون ثقة، واعتراف بالعمل الجيد الذي قام به رمطان لعامرة، والسعيد جنيت، وقبلهما في الستينيات سفيرنا لدى الأمم المتحدة السيد محمد سحنون، فإذن هناك عامل الثقة، وأولا عامل الاقتدار، وفي كل مرة الانتخاب يكون مبني على ما أنتج أو ما قدمه المرشح، فبالتالي لا يمكن اعتباره احتكارا، والأمر يحدث بنفس الشكل في كثير من المنظمات الأوروبية، وحتى داخل الأمم المتحدة، فلماذا لا يعتبر هذا احتكارا، والمهم أن العبرة بالنتائج وبحكم الدول الأعضاء..."⁶⁷.

إن ما يهمنا في هذا السياق ليس إبراز التطور الهيكلي للمؤسسات الأمنية القارية، بقدر ما نحاول إبراز مدى استثمار الجزائر في الأمن القاري، من خلال تمركزها القيادي في مختلف هيكليات التعاون الأمني الإفريقي،

الثنائي أو الجماعي لحل النزاعات والوقاية منها⁶²، لما تحمله من تأثيرات السياسة الخارجية للدول الوسيطة في حل النزاعات.

وفي هذا السياق، تجاوز مجلس الأمن والسلم الإفريقي أهم العقبات التي كان يفرضها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حيث كفل الميثاق التأسيسي للمجلس الحق في التدخل في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في حالات: "جرائم الحرب"، "الإبادة الجماعية"، و"الجرائم ضد الإنسانية"⁶³، ودون الحاجة إلى الرجوع إلى موافقة طرفي النزاع على التدخل، كما كان الحال في إطار الميكانيزمات الأمنية التي جاءت بها منظمة الوحدة الإفريقية قبل تأسيس مجلس الأمن والسلم، وهو الأمر الذي جعل هذه الميكانيزمات عاجزة عن تحقيق الأمن والسلم الإفريقي، بحكم القيود التي يفرضها ميثاق المنظمة في حد ذاته، ولعل أهمها التقديس المتزايد لمبدأ السيادة، الذي كان يقف دائما عائقا أمام التدخل الفعال في النزاعات الداخلية⁶⁴.

إضافة إلى هذا، فأهم تطور جاء به مجلس الأمن والسلم الإفريقي، على مستوى آليات العمل هو تكريسه لـ: "مبدأ القدرة على التأثير في مسارات الأمن والسلم في إفريقيا"، على خلاف الآليات السابقة. حيث يراعى في اختيار الدول الأعضاء على المستوى الجهوي جملة من المعايير المرتبطة بـ: "عزيمتهم"، "قدرتهم"، و"جاهزيتهم" لبناء السلام والحفاظ على الأمن⁶⁵. فبموجب العنصر (H) من المادة (5)، من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي وردت مجموعة من المعايير المتعلقة

والاستقرار في القارة، وممارسة السلطات المخولة له من قبل المؤتمر وفقا للفقرة (2) المادة (9)⁶⁹.

إن استقراء المواد الواردة في البروتوكول المؤسس لمجلس الأمن والسلم الإفريقي، تتيح لنا الاطلاع على رسوخ مجموعة من المبادئ والقناعات الأمنية الجزائرية داخل هذا الهيكل الأمني القاري، نوردتها كالتالي:

فأولاً؛ من حيث القناعات: كما أشرنا سابقاً، تسعى الدبلوماسية القارية للجزائر إلى ترسيخ مفهوم "الدبلوماسية الوقائية"، من خلال الوساطة لحل النزاعات، أو سرعة التحرك لحل النزاعات قبل تعقدتها، أو معالجة الأسباب المؤدية للنزاعات كما جاء في قناعتها حول آلية النيباد. وفي هذا الإطار نجد أن البروتوكول المؤسس لمجلس الأمن والسلم الإفريقي يتبنى هذه المقاربة، ويعمل على تحقيقها، فبوجب العنصر (B) من المادة(4)، يعمل المجلس على "رد فعل سريع للتحكم في حالات الأزمات قبل أن تتحول إلى صراعات مفتوحة"، وبموجب العناصر (A)، (B)، (C) من المادة(6)، يسهر المجلس على "تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، بما في ذلك المساعي الحميدة، الوساطة، المصالحة، والتحقيق"⁷⁰.

ثانياً؛ **من حيث الترويج والتنقيد:** كما أشرنا سابقاً، فمن حيث الترويج: استغلت الجزائر انعقاد القمة الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، وتمكنت من خلالها الترويج لقناعاتها الأمنية تجاه أهم التهديدات الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية ممثلة في الظاهرة الإرهابية، من خلال إدراج

والذي نعتقد أنه يقدم دلالات واضحة على بروز المحادثات الأمنية كمبادئ جديدة قائدة للسياسة الإفريقية للجزائر. وفي هذا الإطار تبرز أماننا بشكل كبير دلالات احتكار الجزائر لمنصب مفوض الأمن والسلم على مستوى مجلس الأمن والسلم، كأهم فاعل أمني قاري لقراءة 20 سنة، فمنذ تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، تداول على منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي ثلاث جزائريين هم على التوالي: "السعيد جنيت"، "رمطان لعمامرة"، والمفوض الحالي "إسماعيل شرقي".

يقع احتكار الجزائر لمنصب مفوض السلم والأمن على مستوى مجلس الأمن والسلم الإفريقي، في قلب التوجهات الأمنية الجديدة في سياسة الجزائر الإفريقية، فاحتكار هذا المنصب الأمني القاري، مكن الدبلوماسية الجزائرية بحكم طبيعة المواد القانونية الواردة في البروتوكول المؤسس له من نسج شبكة ارتباطات قارية عنكبوتية لتمرير قراراتها وقناعاتها إفريقيا، وقَوْلُبة مقاربة أمنية قارية فبموجب العناصر (H)، (J)، (Q)، (R)، من الفقرة (1)، المادة (7)، من البروتوكول المؤسس للمجلس، تعود إليه مهام⁶⁸: "وضع حيز التنفيذ السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع"، "ضمان التناغم، التنسيق والتعاون بين الآليات الإقليمية للاتحاد في نشر السلام والحفاظ عليه، وصون الأمن والاستقرار في إفريقيا"، و"تقديم تقارير منتظمة إلى المؤتمر عن أنشطته وحالة السلم والأمن في إفريقيا؛ واتخاذ قرار بشأن أي مسألة أخرى تؤثر على صون السلام والأمن

ورئيس المفوضية. وفي هذا الإطار، وجب أن ننوه بالدور الذي قام به الراحل "أحمد بن بلة" لرئيس المفوضية، أولاً؛ بحكم موقعه كرئيس لجنة الحكماء إلى غاية وفاته سنة 2012⁷⁵، وثانياً؛ بحكم الثقل القاري الذي تمثله شخصية أحمد بن بلة. ونعتقد هنا أن الاهتمام غير المسبوق الذي أولاه رئيس الجمهورية لشخص أحمد بن بلة يندرج في إطار رغبة الجزائر في الاستفادة من منصبه في إطار التنسيق مع القيادة الجزائرية لمفوضية مجلس الأمن والسلم الإفريقي⁷⁶.

رابعاً؛ من حيث القيادة الأمنية القارية: إن استقراء المادة 10 من البروتوكول المؤسس للمجلس، والمخصّصة لدور رئيس المفوضية في صون السلم والأمن القاري، وصلاحياته في هذا المجال، وربط هذه الصلاحيات الواسعة باحتكار الجزائر لهذا المنصب لمدة قاربت العشرين سنة، يوفر للجزائر إمكانية هيكلية السياقات الأمنية الإفريقية حسب قناعاتها، ويعزز مساعي الرغبة الجزائرية في القيادة الأمنية القارية، ويبرز قوة المحددات الأمنية في سياستها الإفريقية الجديدة. فبموجب الفقرة (1) المادة (10)، "يقوم رئيس المفوضية تحت سلطة المجلس، وبالتشاور مع جميع الأطراف المتورطة في أي نزاع، بكل الجهود ويتخذ جميع المبادرات التي تعتبر مناسبة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها"⁷⁷.

وفي إطار ما سبق، نعتقد أن احتكار الجزائر لمنصب مفوض السلم والأمن الإفريقي، يقع في إطار التغيير في المبادئ القائدة لسياستها الإفريقية، فالانخراط الجزائري المتزايد في القضايا الأمنية القارية، وقيادتها القارية لمساعي حفظ السلم والأمن الإفريقي، هي في النهاية تعبير عن

اتفاقية الجزائر حول منع الإرهاب ومكافحته، ضمن الآليات الأمنية للاتحاد الإفريقي. ومن حيث التنفيذ: نجد أن مجلس الأمن والسلم الإفريقي، كآلية أمنية قارية يسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية المثقّلة بكل أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه هذه الظاهرة، فبموجب العنصر (I) المادة (7)، تُؤكّل للمجلس مهمة "ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحة، وغيرها من الاتفاقيات والآليات الدولية، القارية، والإقليمية ذات الصلة، وموائمة وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، على المستوى القاري والإقليمي"⁷¹.

ثالثاً؛ من حيث التوجيه: في هذا الإطار يبرز أماننا دور "الجنة الحكماء"، التي تسهر على تقديم الخدمات الاستشارية لمجلس السلم والأمن الإفريقي، ورئيس مفوضية السلم والأمن الإفريقي، بشأن القضايا المتعلقة بصون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا⁷². وبحكم علاقة التنسيق القوية التي يكفلها البروتوكول المؤسس للمجلس بين رئيس المفوضية ولجنة الحكماء، فبموجب العنصر (B) المادة (10)، "يمكن لرئيس المفوضية لفت انتباه مجموعة الحكماء إلى أي مسألة تستحق، في رأيه، اهتمامها"⁷³، وبحكم الفقرة (1) المادة (11)، نجد أن إنشاء لجنة الحكماء كان بهدف تقديم الدعم لجهود مجلس الأمن ورئيس المفوضية، لا سيما في مجال منع نشوب النزاعات⁷⁴، وجاء في إطار نفس المادة تفصيل من سبعة فقرات تبرز دور لجنة الحكماء في تقديم الدعم للمجلس

ومكافحة الإرهاب. وقبله، كان "السعيد جنيت"، أول مفوض لدائرة السلم والأمن الإفريقي (2002-2008)، المسؤول الأول عن قيادة آليات السلام الإفريقية، وساعد على تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن؛ أي الإطار الذي يدير الاتحاد الإفريقي من خلاله قضايا السلم والأمن في القارة حالياً.

ومنذ ذلك الوقت، استثمرت الجزائر بقوة في الهندسة التي ساهم السعيد جنيت في تصميمها، فقد تمكنت الجزائر من رئاسة لجنة حكماء إفريقيا، ممثلة في شخص أحمد بن بلة، والممثل الوحيد لدول الشمال فيها، وهي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في إفريقيا، يؤدّون دور الوسطاء في النزاعات، كما يقدمون المشورة لرئيس الاتحاد الإفريقي. ودعمت الجزائر أيضاً هذه الجهود الهادفة باحتضانها مقر القاعدة اللوجستية لقوات "لواء قدرة شمال إفريقيا" بالناحية العسكرية الخامسة بمدينة جيجل⁷⁹، التابع لـ: "القوة الإفريقية الجاهزة" التي كان من المفترض أن تبلغ قدرتها العملياتية في الفترة 2011-2015، والتي تمثل الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعني بالتدخل السريع، فضلاً عن دعم السلام والعمليات الإنسانية. كما سهرت الجزائر بحرص شديد على تطبيق خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب، عبر استضافتها: "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" "Centre Africain d'Études et de Recherche sur le Terrorisme - CAERT"⁸⁰، سنة 2004، الذي يسعى إلى توجيه

مسعى جزائري لترسيخ مبدأ جديد في علاقات هذه الأخيرة بالقارة الإفريقية، ففي النهاية السياسة الخارجية للدولة ما هي إلا تعبير ميداني عن عقائدها، مبادئها، ومنظورها لطبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمعها مع دولة أو إقليم. وفي هذا السياق، نعتقد أن الجهود الأمنية القارية التي قامت بها الجزائر منذ 1999، تندرج في إطار التعبير عن بروز مبادئ جديدة في سياستها الإفريقية، ربما لا يزال الوقت غير مناسب لدستها والإعلان عنها بشكل صريح، لكن ميدانيا نلاحظ أنها أصبحت المظهر الأكثر تعبيراً عن سياسة الجزائر الإفريقية.

ويبرز هذا الأمر بشكل واضح في سياسة الجزائر الإفريقية، فمنذ تأسيس الاتحاد الإفريقي، سيطرت الجزائر على منصب مفوض دائرة الأمن والسلم في الاتحاد الإفريقي، وتضم هذه الدائرة التي تُعدّ الأكثر حيوية في الاتحاد الإفريقي، مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يوازي في إفريقيا مجلس الأمن القومي الأمريكي، حسب تعبير "بنجامين نيكلز" *"Benjamin Nickels"*⁷⁸، ويتولّى المفوض صلاحيات نافذة، مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام، ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن الإفريقي، لتقويم النزاعات والأزمات الدائرة في القارة الإفريقية. فمنذ تسلّمه منصب المفوض (2008-2013)، كان "رمطان لعامرة" - الملقّب بالسيد إفريقيا - الشخصية الأبرز في الاتحاد الإفريقي بعد الرئيس. وكان واحداً من مسؤولين جزائريين كُثُر يتسلّمون مناصب أساسية في الاتحاد الإفريقي في مجالي الأمن

تاريخياً، عرفت الجزائر بدبلوماسيتها الصامتة، ولهذا قد يبدو هذا الانخراط الجزائري المتزايد في القضايا الأمنية القارية، متناقضاً مع صورة الجزائر المعزولة التي لا تُبدي ارتياحاً كبيراً للتعاون الإقليمي والدولي، والتي أكسبها إياها مبدأً عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، حيث تتمظهر سياسة الجزائر الخارجية كسياسة للرفض كما أشرنا سابقاً. لكن، نعتقد في هذا السياق، أن هذا التناقض الذي يعتقده الكثيرون، يعبر في الحقيقة عن تحول غير معلن في المبادئ القائدة لسياسة الجزائر الإفريقية، بالنظر لدورها المتزايد في الخطوات التي قُطعت نحو تحقيق الهندسة الإفريقية للسلم والأمن. فوجود الجزائر الطاغي على مستوى الاتحاد الإفريقي، يندرج في إطار استراتيجية جزائرية لتسخير التعاون الأمني الإفريقي ومكافحة الإرهاب لخدمة المصالح القارية للجزائر، وهو ما يعبر عنه صراحة تعيين شخصيات جزائرية في المناصب القارية المهمة من أجل إبقاء السيطرة الجزائرية على الهندسة الأمنية القارية، فقد ظل منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي حكرًا على الجزائر منذ تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي سنة 2004 إلى غاية اليوم، في حين انتقلت مناصب المفوضين السبعة الأخرى في الاتحاد الإفريقي من دولة إلى أخرى، مرة واحدة على الأقل، منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي.

إن ما يؤكد هذا التوجه، حسب اعتقادنا، هو التقاء تحركات الاتحاد الإفريقي مع الأولويات الأمنية القارية للجزائر، فعلى سبيل المثال سعى المركز الإفريقي للدراسات

جهود مكافحة الإرهاب وتنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا، ويقوم بعمل هام ومعترف به قارياً ودولياً، خاصة من خلال فريق المراقبة الذي يصدر تحذيرات دائمة ضد الإرهاب، ويقدم التقارير التحليلية الأولية حول الهجمات الإرهابية⁸¹. إضافة إلى تعزيزها لآلية "مكتب الشرطة الإفريقي" "*African Police Office*"، والمعروف اختصاراً بـ: "الأفريبول" "*Afripol*"⁸²، كجهاز قاري للتعاون البوليسي، والذي كان يفترض أن يباشر مهامه الميدانية سنة 2016، للتحكم الجيد في التداخلات والارتباطات بين الإرهاب والجريمة المنظمة⁸³.

يقودنا هذا الانخراط المتزايد للجزائر في القضايا الأمنية القارية، إلى محاولة استخلاص العلاقات والارتباطات، والمظاهر والسلوكيات التي تعبر عن تبني الجزائر للقضايا الأمنية كمحدد جديد في سياستها الإفريقية. فهذه الاستثمارات طويلة المدى في الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، تعبر بصراحة عن التوجهات الأمنية في السياسة الإفريقية الجديدة للجزائر. فضلاً عن تعيين بيروقراطيين جزائريين أكفاء في مناصب أساسية في الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، حيث يتولى "السعيد جنيت" حالياً منصب "المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة"، كما تم استدعاء السيد "رمطان لعامرة" فور استبعاده من منصب وزير خارجية الجزائر نهاية سنة 2017، لعضوية "مجلس استشاري رفيع المستوى للوساطة الدولية" على مستوى الأمم المتحدة إلى جانب 18 شخصية دولية⁸⁴.

انفتاحها على التعاون الأمني مع جيرانها. إضافة إلى أن انخراطها المتزايد في مأسسة جهود التعاون الأمني القاري، سيقوض بشكل آلي الكثير من مبادئ سياستها الخارجية التقليدية. وربما لا تزال الجزائر الرسمية تصارع هذا التغيير، لكن مساعيها القارية الحالية لهندسة السلم والأمن في إفريقيا تسير في هذا الاتجاه.

الخاتمة

إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية، سيرى أمامه ذلك القدر الكبير من القبول والرواج الذي طالما تمتعت به الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية سنوات الثمانينات، والذي ما كانت لتصل إليه، إلا من خلال المبادئ الراسخة في سياستها الخارجية، والتي كانت تعبر في مجملها عن أهم الاهتمامات الإقليمية والدولية آنذاك، فرواج الدبلوماسية الجزائرية كان من رواج ثورتها التحريرية، وسنوات الكفاح الطويلة لترسيخ هذه المبادئ، وكيفية نيل استقلالها، حيث سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى ترسيخ نموذج الدولة الثورية الأكثر تجذرا في محيطها الإقليمي والقاري، مما يعطيها الحق في القيادة والزعامة الإقليمية باسم "الشرعية الثورية".

وبالفعل حققت هذه القناعة للجزائر الكثير من الرواج والقبول، وتكمنت بذلك الجزائر من صناعة عصر ذهبي لدبلوماسيتها، بحمل الملفات والقضايا الكبرى للقارة الإفريقية للدفاع عنها في المحافل الدولية، وأعطائها ذلك فرصة كبيرة لتبرز للعالم أن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط بالوسائل المادية، بل إن المبادئ والعقائد الصحيحة،

والبحوث حول الإرهاب، بالجزائر العاصمة، جاهداً من أجل إنشاء "وحدات الدمج والارتباط" لتدعيم جهود الاستخبارات حول مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل الإفريقي، وهي المنطقة التي تكتسي أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للجزائر، بالنظر لما تمثله من تهديدات ومخاطر مستمرة على الأمن القومي الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة

ل: "القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات"، وربما يبقى أكبر دليل على اعتقادنا هذا، إصرار الجزائر على عزل المغرب، كمنافس أساسي لها على النفوذ في الجوار، من خلال دفع المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب إلى منع المندوبين من المغرب حضور اجتماع دولي استضافه المركز، بالشراكة مع منتدى مكافحة الإرهاب العالمي، ممثلاً في فريقه العامل في الساحل الإفريقي، على اعتبار أنها دولة غير ساحلية، ولا تملك حدود جغرافية مع المنطقة، مما جعل الصحافة المغربية توجه أصابع الاتهام نحو مفوض السلم والأمن الإفريقي، السيد "إسماعيل شرقي" واصفة إياه بالجزائري الذي يحارب المغرب من قلب الاتحاد الإفريقي.

وبالنتيجة، نجد أن رأي المتشائمين حول دور الجزائر في الأمن الإقليمي لم يعد له ما يبرره، فالجزائر التي طالما قيدها مبادئ سياستها الخارجية التقليدية (خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم تدخل الجيش خارج الحدود الوطنية)، تنخرط وتستثمر اليوم بقوة في كل الهيكليات الأمنية الإقليمية. وهي بذلك تحاول أن تكيف سياستها القارية مع المطالب المتزايدة عليها من أجل تعزيز

هذه المستويات، إلا أنه يمكن أن نستشف هذا التغيير في الكثير من سلوكات الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي والقاري، ولعل أهم انخراطها المتزايد في كل الديناميكيات الأمنية القارية، وفي كل الهيكليات المؤسساتية التي استحدثتها الجهود الإفريقية لمواجهة أهم قضايا القرن الجديد، ألا وهي القضايا الأمنية، ولعل ما يجعلنا نعتقد بشدة بهذا التحول هو مساعي القيادة الأمنية القارية التي تبدوا واضحة في سياسة الجزائر الإقليمية من خلال احتكارها لمنصب "مفوض السلم والأمن الإفريقي" على مستوى "مجلس السلم والأمن الإفريقي" الذي يعتبر أهم مؤسسة أمنية قارية مستحدثة.⁸⁵

1- نقصد من عبارة الشرعية الثورية أثر مبادئ الثورة ومسار الكفاح المسلح على المبادئ القائدة للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث لا يمكننا الفصل بين "أهداف الثورة" و"مبادئ السياسة الخارجية" التي تبنتها الجزائر لحظة استقلالها، بل أكثر من ذلك يمكننا أن نقول أن ساسة الجزائر الخارجية هي استمرار لمبادئ الثورة المسلحة ومواثيقها الرسمية، وبالأخص المبادئ النوقمبرية، خاصة وأن ذلك يتضح لنا جليا في ظل استمرار مفهوم الثورة والاستقلال بوسائل أخرى، وعقائد أخرى في ممارسات النظام الجزائري، وحضور مفهوم الثورة بشكل دستوري قوي في تاريخ الجزائر المستقلة، من خلال تظهيرها في معظم دساتير الجمهورية الجزائرية، وهو ما رسخ لصورة الجزائر "الدولة-الثائرة" في أدبيات السياسة الدولية.

2- لا نقصد هنا مسارات صناعة القرار، ففي الغالب لا نهتم كثيرا عند دراسة السياسة الخارجية بطبيعة النظام المنتج لها، إن كان نظاما ديمقراطيا أو غير ذلك، لأن عملية التحليل ستنصب على مخرجات السياسة الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، أو القاري، أو الدولي. بل ما يهمنا هنا هو مدى التكتم على المعلومات والممارسات التي يقوم بها صناع القرار، والتي تكون في الغالب من بين أهم الأدوات التفسيرية التي يقدمها الباحث لتأكيد أو نفي الفرضيات الأساسية لدراسته. وفي سياق هذه الدراسة، صاحبنا هذا المشكل على طول مراحل إعداد هذه الدراسة، إذ نلاحظ تغيرا على السياسة الخارجية الجزائرية ميدانيا في سلوكاتها الإقليمية والقارية والدولية، لكن هذا التغيير لا يزال إلى غاية كتابة هذا المقال غير مصرح به، ولم تبناه المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية، فمبادئ سياستها الخارجية التي أقرها برنامج طرابلس لا تزال متضمنة في كل الدساتير التي عرفتها الجمهورية الجزائرية، ولا تزال مبادئ السياسة الخارجية غير قابلة للنقاش أساسا. ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة

والمواقف الصادقة يمكن أن تعطي زخما كبيرا للسياسة الخارجية. لكن، مع نهاية الثمانينيات، تزامن على الجزائر الكثير من المتغيرات الدولية والداخلية، أدت بها إلى فقدان بوصلة سياستها الخارجية، ودخلت بذلك في حالة متقدمة من "أزمة البراديم"، وحالها في ذلك كحال الكثير من الدول التي فقدت هامش المناورة الذي كانت تتيحه طبيعة النظام ثنائي القطبية، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة جديدة من السياسة الخارجية يَدَّأبُ الكثير من الباحثين على تسميتها بـ: "مرحلة التراجع والانكفاء على الذات". وبالفعل، فقد كانت الأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر ذات إسهام كبير في غياب وأفول سياستها الخارجية، بسبب طغيان أجندات السياسة الداخلية على أجندات السياسة الخارجية.

مع بداية انفراج الأزمة الداخلية، ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، كان واضحا تماما أن المبادئ التقليدية لسياسة الجزائر الخارجية لم تعد قادرة على استيعاب الكم الهائل الذي فاتها من التطورات المتسارعة إقليميا ودوليا، ومع بروز الحاجة لمراجعة أدبيات وعقائد السياسات الخارجية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، برز بشكل لافت النزوع الدولي إلى تبني المتغيرات الأمنية كمحددات قائمة لسياساتها الخارجية، وهو التوجه الذي لم تتوانى الجزائر في تبنيه كمحدد جديد قائد لسياستها الخارجية عموما والإفريقية على وجه الخصوص، فحتى وإن لم تعبر عن هذا التغيير بشكل رسمي، لحساسية التغيير على

10 - اجتمعت الحكومة المؤقتة الجزائرية من 27 ماي إلى غاية 04 جوان 1962، بالعاصمة الليبية طرابلس، وأصدرت بتاريخ 19 جوان ما يعرف ببرنامج طرابلس، وكان هدف المؤتمرين تدارك بعض النقائص التي شابت اتفاقيات إيفيان، التي على الرغم من تحقيقها للهدف الرئيسي من الكفاح المسلح، إلا أنها لم تقدم تصورا واضحا لمعالم الدولة الجزائرية المستقلة، ولهذا جاء ميثاق طرابلس مفصلا لكل جوانب بناء الدولة. حيث حدد الخيارات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية التي ستبنى عليها الدولة.

11 - يستعرض برنامج طرابلس ستة عقبات مهمة تواجهها الدولة الجزائرية المستقلة، جاءت كلها في اتفاقيات إيفيان، ويجب إيجاد حلول سريعة لهذه العقبات في سبيل بناء الدولة الجزائرية وإعطاء معنى حقيقي للاستقلال الوطني، للصالح عليها أنظر النص الكامل للوثيقة على الموقع الرسمي للرئاسة الجزائرية:

- *République Algérienne Démocratique et Populaire, "Projet de programme pour la Réalisation de la Révolution Démocratique Populaire (Adoptée à l'Unanimité par Le C. N. R.A. à Tripoli en Juin 1962).*
<http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/tripoli.htm>

12-Slimane Chikh, *l'Algérie Porte de l'Afrique.Op., Cit. p. 40.*

13- *République Algérienne Démocratique et Populaire, "la charte d'alger: ensemble des textes adoptes par le 1^{er} congrès du parti du front de liberation nationale (du 16 au 21 avril 1964)", Disponible sur le Site Web de la Présidence Algérienne: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm>*

14-Slimane Chikh, *l'Algérie Porte de l'Afrique.Op., Cit. p. 40.*

15- من بين أهم المآزق التي تعرض لها هذا المسار، غياب سياسة واضحة لدول الجنوب، مما أدى إلى ضعف التنسيق فيما بينهما، وهو ما أتاح لبعض الدول المصنعة رفض الدخول في مفاوضات شاملة حول القنوات التي يمكن أن تؤدي إلى تأسيس نظام اقتصادي دولي جديد، قادر على توفير الظروف الحقيقية للإنعاش الاقتصادي والتنمية العادلة للدول السائرة في طريق النمو.

16-اشتهرت الجزائر منذ استقلالها بمناهضتها للكولونيالية والكولونيالية الجديدة والإمبريالية، والتي تعرف بـ "*La Politique des Trois* " *Anti Colonialisme, Anti Néocolonialisme, et Anti " Impérialisme*

17- Slimane Chikh, *l'Algérie en Armes: Ou le Temps des Sertitudes. Casbah Editions, Alger, Algérie, 1998, p. 431.*

18 - قد لا ينسحب الأمر على تكتلات أو إتحادات تقاسمها دولة ما نفس المبادئ، ولا يعني هذا أبدا أن المبادئ لا تؤسس للمصالح، بل يرجع ذلك إلى إهتمامات وتفضيلات صناع القرار، وحتى إلى تغير الظروف الدولية كذلك، فالجزائر مثلا تجمعها مع الوطن العربي مبادئ أكبر من تلك التي تجمعها مع القارة الإفريقية، ولكن في المقابل نجد أن الجهود التي تبذلها الجزائر لتطوير وتنمية علاقاتها مع القارة الإفريقية أكبر من تلك التي تبذلها على مستوى الجامعة العربية، ويرجع ذلك إلى حجم المصالح التي يرحبها صانع القرار في علاقته مع الطرفين.

19- Abdelkader Bousseham, *Regards sur la Diplomatie*

للحالة الجزائرية بالنظر إلى الدور المتزايد للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار، والتي تنزع إلى السرية والتكتم بحكم طبيعتها. والتي تعتقد أن لها أحقية أبوية على الجزائر، باعتبارها سليل جيش التحرير الذي يرجع له كل الفضل في وجود الدولة أساسا.

3- في الغالب لا تحدث التغيرات الكلية إلا في حالتين: أولهما؛ تاريخية وتمثلت في التحول من الأنظمة الإمبراطورية إلى نموج الدول القومية كما يعبر عن ذلك النموذج القريب إلى أذهاننا والمتمثل في التحول من الإمبراطورية العثمانية إلى الدولة التركية. وثانها، أنظمة الدول القومية التي لا تزال تعاني بشكل متزامن من غياب المؤسسة، فنجد سياستها الخارجية ترتبط بمجيء وذهاب الرؤساء.

4- إن مبدأ عدم التدخل الذي أقرته الجزائر منذ استقلالها سنة 1962، قد أعطاهما قدرا كبيرا من القبول والاحترام، وضمن لها الكثير من الاستقرار، على خلاف الدول الأخرى التي يمكن أن تنخرط في أي نزاعات حدودية أو خارجية وفقا لظروف معينة أو مصالح خاصة. ولكن يبدو أن هذا المبدأ قد بدأ يقدم تأثيرا عكسيا، فكثيرا ما تطرح اليوم الأسئلة الأكاديمية أو السياسية، وحتى العامية حول جدوى مبدأ عدم التدخل في سياق البحث المستمر عن الزعامة الإقليمية، والأهم من ذلك في سياق ما أصبح يمثلته هذا المبدأ على أمن واستقرار الجزائر في ظل جوار مغاربي وإفريقي منفجر.

5-Geoff D. Porter, *"Le Non-Interventionnisme de l'Algérie en Question", PolitiqueÉtrangère. N° 3, Automme 2015. P. p. 43, 44.*

6- نشير هنا إلى أن النرجسية التي تملكها قادة جيش التحرير الوطني عقب توقيع اتفاقيات إيفيان، وإعلان وقف القتال، كان لها الأثر الكبير في ترسيخ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بالشكل الذي هي عليه الآن، وقد خدم ذلك سياسة الجزائر الخارجية لسنوات طويلة. لكن استمرار المؤسسة العسكرية في التأثير على صناعة القرار الداخلي والخارجي للجزائر إلى غاية اليوم، وتذكيرها الدائم بأنها سليل جبهة التحرير، ووفية لقيمه ومبادئه هو الذي لا يزال يمثل النواة الصلبة أمام ضرورة التأسيس لقراءة نقدية لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وعقائدها. فالشرعية الثورية التي لا زال يتغنى بها الكثير من القيادات لا تعبر في الحقيقة عن وفائهم لمبادئ معينة بقدر ما تظمن لهم الاستمرار في مواصلة التأثير في صناعة القرار، بشكل لا يخدم في غالب الأحيان سياسة الجزائر الخارجية، فغالبا ما أصبحت سلوكيات الجزائر الخارجية تُقَرَّم بشكل متزايد الإمكانات التي تحوزها الجزائر.

7-Maurice Flory, *"Algérie et Droit International", Annuaire Francais de Droit International. Vol. 5, 1959, p. 817.*

8 - تفاديا للبس، يعتقد الكثيرون عكس ذلك بالنظر إلى أن الدولة الجزائرية لم تتأسس إلا بعد سبع سنوات ونصف من الحرب، وهذا الأمر صحيح إلى حد كبير، لكن في المقابل لا يجب أن نغفل إلى جانب ذلك الجهود السياسية السلمية التي قامت بها الحركة الوطنية، ولا يجب أن نغفل كذلك أن العمل المسلح كان نتيجة القناعة بعقم المساعي السياسية السلمية، ورغم ذلك كانت الحركة الوطنية تقدم الخيارين معا ولم تفضل الحرب على العمل السياسي السلمي. وأهم من ذلك كله، لم يكن خيار الحرب بالنسبة للشعب الجزائري نابعا من خيارات استراتيجية مصالحة، بل كان مُبرَّرًا وشرعيا ويحمل قضية نبيلة عنوانها الإستقلال وإسترجاع الأرض والسيادة.

9-Slimane Chikh, *l'Algérie Porte de l'Afrique. Casbah Editions, Alger, Algérie, 1999, p. 39.*

l'Occident , "Annuaire de l'Afrique du Nord. Tome XXXIX, 2000-2001, CNRS Éditions, p. 489.

30 -مرت السياسة العالمية بثلاثة تحولات عظمى في هذا القرن. كان أولها: انهيار توازن القوى في أوروبا، وثانها: فيتمثل في قيام الحرب الباردة وكيفيات نهايتها والتحول العميقة التي أنتجتها على مستوى النظام الدولي، وثالثها النظام الجديد الذي أنتجته نهاية الحرب الباردة. وباختصار يمكن القول أن التحول الأول قد أوجدته التطلعات القومية في أوروبا التي لم تعد قادرة على السيطرة على العالم، ولكنها لاتزال قادرة على إثارة الاضطرابات فيه، والتحول الثاني كان ينطوي على صراع أيديولوجي عالمي يزداد حدة بين الدولتين العظيمين غير الأوروبيتين، في حين يعبر التحول الثالث عن ذلك النفوذ السياسي والفلسفي للتحالف الغربي. للمزيد، أنظر: زبغينيو بريجنسكي، "عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي"، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، سلسلة مقالات معربة. مسجلة بتاريخ: 2001/03/13، تحت رقم: 9975. (صدر المقال الأصلي بعنوان: "أبعاد جديدة في الأمن الدولي"، عن *Adelphi Papers. N° 265, Winter 1991-1992*، التي يصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن).

31 - زبغينيوبريجنسكي، "عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي"، سلسلة مقالات معربة. مسجلة بتاريخ: 2001/03/13، تحت رقم: 9975. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ص. 11.

32- Craig Johnstone, "Strategic Planning and International Affairs in 21st Century", *Conference Series on International Affairs in 21st Century*. November 1997, p. 2.

33-ArslanChikhaoui, "Les Paradigmes de la Politique Étrangère de L'Algérie", *Friedrich-Ebert-Stiftung*. Allemagne, 2015, p. 05.

34-Abdelkader Bousseham, *Op.*, Cit. p. p. 23, 24.

35-ArslanChikhaoui, *Op.*, Cit. p. p. 05, 06.

36- Hocine Malti, *Histoire Secrète du Pétrole Algérien*. Editions la Découverte, Paris, 2010. P. 23.

37 - ما يؤكد هذا أن الشاذلي بن جديد كان من بين الأشخاص غير المعروفين وغير المؤثرين تماما في مجلس الثورة.

38 - سياسي جزائري ولد في 18 ماي 1935 بمدينة عنابة في الشرق الجزائري. كان ضابطا في جيش التحرير الجزائري خلال ثورة التحرير، تقلد العديد من المناصب منذ الاستقلال، من بينها: مستشار ومسؤول الإعلام لدى الرئاسة لكل من هواري بومدين، ورايح بيطاط، والشاذلي بن جديد (1971-1984)، وسفير الجزائر في باكستان (1989-1992)، عضو مجلس الأمة سنة 1998، ووزير للثقافة والاتصال (2000-2001).

39 -مجي الدين عميمور، أيام مع الرئيس بومدين وذكريات أخرى. ط. 1، دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، 1995، ص. 31.

40 -المرجع نفسه. ص. 30.

41-Mireille Duteil, "La Nébuleuse du Pouvoir", *Esprit*. Vol. 1, N° 208, Janvier 1995, p. 98.

42- الدليل على ذلك أن المشاورات حول خليفة الرئيس بومدين لم تتم في إطار مشاورات سياسية، بل وقع الخيار على الشاذلي بن جديد خلال اجتماعات غير رسمية بين قيادات الجيش داخل المدرسة العليا لتكوين

Algérienne. Casbah editions, alger, algérie, 2005, p. 26.

20 - في الحقيقة يعتبر هذا من بين أهم ميزات السياسة الخارجية الجزائرية، ومن بين أهم نقاط قوتها، فهي تُدرك الإمبريالية على أنها أي شكل من أشكال السيطرة الخارجية دون أن تربط هذا السلوك بأي طرف، ولهذا تميزت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال بالمرونة في التعامل مع كل الأطراف بالحفاظ على خصوصية واستقلالية القرار عن أي طرف وأي نوع من أنواع الولاء، وهو ما يفسر إلى حد ما طبيعة تعامل الجزائر مع طرفي صناعة القرار الدولي، حيث لم تكن على عداوة تامة مع أمريكا رغم مناهاتها للإمبريالية، ولم تكن خاضعة للولاء السوفيتي رغم تبنيها للنهج الاشتراكي.

21 - في الحقيقة تعتبر مرافعة جبهة التحرير الوطني ضد السياسة التصنيعية التي باشرتها فرنسا في الجزائر بمثابة التخطيط الاستراتيجي الواعي بخلفية وأبعاد الاستراتيجية الفرنسية، حيث سمحت بكشف النوايا الحقيقية لهذه المشاريع الاقتصادية، وقطعت الطريق أمام محاولة فرنسا بالانتقال من الكولونيالية الزراعية التي تجاوزها الزمن إلى نيوكولونيالية صناعية أكثر ديناميكية.

22 - يتناول برنامج طرابلس هذا المبدأ في إطار الدروس المستخلصة من الكفاح ضد الإمبريالية، حيث جاء فيه: "إن أكبر درس لحرينا التحريرية أنها علمتنا أن الدول الإمبريالية وفي مواجهة تصاعد قوة الشعوب، لا تتردد في ترك التنافس فيما بينها جانبا ليحل محله تضامن إمبريالي بالرغم من استمرار التناقضات الجزئية فيما بينها. لقد تركت مقاومتنا لدى شعوب هذه الدول أصداء إيجابية واستحسانا وتأييدا، لكن قوبلت بعداء الحكومات. ففي إطار مجهود الحرب الذي قامت به فرنسا، استفادت من الدعم المادي والمعنوي لكل الدول الغربية وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية".

23- Nicoloe Grimaud, *la Politique Extérieure de l'Algérie*. Editions Karthala, Paris, 1984, P. 31.

24 -في الحقيقة يعبر هذا عن الطابع الارتجالي في تبني سياسات معينة دون دراسات معمقة لأنه كان من المفروض أن تصاحب هذه المطالبة دراسات جادة حول طبيعة النظام الجديد، مضمونه، وآليات تطبيقه، ومؤسساته... الخ.

25-Ardavan Amir-Aslani, *L'Age D'or de la Diplomatie Algérienne*. Editions de Moment, Paris, 2015, P. 162.

26- تعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة نقطة التراجع المفصلية بالنسبة لسياسة الجزائر الخارجية، حيث عطلت أحد أهم ميكانيزمات تطورها، مُتمثلاً في "تبني الخيارات الهجومية" التي مكنتها تاريخيا من التواجد في قلب الأحداث الدولية، فتخفيف التوتر في العلاقات الخارجية لم يكن مكسبا للجزائر، بل كان يُعبر عن بداية انسحابها من السياسة الدولية، ومن هنا كانت فترة التراجع نتيجة منطقية قَدّمت إدارة الشاذلي كل الأسباب المنطقية للوصول إليها.

27- Slimane Chikh, *l'Algérie Porte de l'Afrique*. *Op.*, Cit. p. 36.

28 - يعتبر تغير القيادات من أهم السلوكات المؤثرة سلبا في السياسة الخارجية، وربما يكون ذلك مفسرا للحالة الجزائرية، فاستقرار الجهاز الدبلوماسي كان تاريخيا من بين عوامل استمرار التطور الإيجابي للسياسة الخارجية، وهو ما نستقرئ من فترتي الستينيات والسبعينيات، أين حافظ عبد العزيز بوتفليقة على منصب وزير الخارجية منذ توليه سنة 1963 إلى غاية وفاة الرئيس بومدين.

29- Amine Ait-Chaalat, "La Diplomatie Algérienne et

الدولية والإقليمية التي جعلت إدارة الشاذلي تنحو هذا المنحى، تجاه هذه الملفات التي طالما كانت ملفات ثقيلة وقائدة لسياسة الجزائر الخارجية، على غرار: تراجع حدة النضال ضد الإستعمار بعد حصول المستعمرات البرتغالية الإفريقية على إستقلالها، والمقاومة القوية التي قادتها الدول الصناعية ضد المطالب الجزائرية بخصوص إصلاح النظام الاقتصادي الدولي.

57-Slimane Chikh, *l'Algérie Porte de l'Afrique. Op., Cit. p. 82.*

58 - شهدت حركة عدم الإنحياز إنقسامًا حادًا بعد نهاية الحرب الباردة، فعقب الإجتماع الوزاري في "أكرا" في أوت 1991، نادى بعض الأعضاء وخاصة دول أمريكا اللاتينية بإنهاء مهام الحركة حيث لم يعد هناك ما يبرر وجودها، في حين دافع البعض الآخر وعلى رأسهم الجزائر بالحفاظ على الحركة وتعزيزها، في صورة منتدى للتضامن بين الدول السائرة في طريق النمو، وفضاء للتشاور وإعداد سياسة عامة لدول الجنوب في علاقاتها مع دول الشمال.

59 -انعقدت هذه القمة بمدينة "كانكون" *"Cancun"* في المكسيك، في أكتوبر سنة 1981، وحضرها قادة 22 دولة متقدمة وسائرة في طريق النمو، وكان من أبرزهم: الرئيس الأمريكي "ريغان"، والرئيس الفرنسي "ميتيران"، والرئيس الجزائري "بن جديد".

60 -كانت قرارات الشاذلي بن جديد ارتجالية إلى حد كبير، ولم تكن نتيجة خيارات استراتيجية مدروسة، حيث لم يكن خيار تجاوز ملف الصحراء الغربية قرارًا ذو إجماع، بل اختص به الرئيس لوحده، دون مشاركة أهم المسؤولين في الدولة، وخاصة على مستوى وزارة الخارجية التي دار في أروقها أن حل قضية الصحراء الغربية يجب أن يكون في الواقع في قلب مسار التكامل المغربي، وليس كما رآه الشاذلي (تجاوز القضية لصالح إعلان التكامل).

61-Amine Ait-Chaalal, *Op., Cit. p. 491.*

62-Emmanuel ElaEla, "Les Mécanismes de Prévention des Conflits en Afrique Centrale", *Guerres Mondiales et Conflits Contemporains*. Vol. 2, N° 202-203, 2001, p. 229.

63-Article 4, "Principes", "Acte Constitutif de l'Union Africaine".

64-Lecoutre Delphine, "Le Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine, Clef d'une Nouvelle Architecture de Stabilité en Afrique?", *Afrique Contemporaine*. Vol. 4, N° 212, 2002, p. 136.

65-Ibid. p. 145.

66-Article 5, "Composition", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Securite de l'Union Africaine".

67-سندس إبراهيمي، حوار مع السيد إسماعيل شرقي مع قناة فرانس 24 باللغة العربية، متوفر على رابط القناة في اليوتيوب، تم الإطلاع يوم 2018/05/07، على الساعة :

https://www.youtube.com/watch?v=ZVy_uFAZPlk. 11:30

68-Article 7, "Pouvoirs", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Securite de l'Union Africaine".

69- بموجب هذه الفقرة، من صلاحيات المجلس استخدام الوسائل التي يراها مناسبة حسب تقديره لمعالجة نزاع أو حالة، إما من خلال العمل الجماعي للمجلس نفسه، أو من خلال رئيسه، و / أو من خلال رئيس المفوضية، ومجموعة الحكماء، و / أو بالتعاون مع الآليات الإقليمية.

70-Article 8, "Fonctions", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Securite de l'Union Africaine".

مهندسي الجيش التي كان على رأسها في تلك الفترة الجنرال العربي بلخير، انظر: عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره. ص. 86.

43 - محمد على ندور، "آليات صنع القرار في السياسات العامة بالجزائر: الإطار المؤسسي"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*. ع. 49، 50، شتاء - ربيع 2016، ص. ص. 91، 92. (بتصرف).

44 - حيث استفرد أمينها العام بالقرار في مجال ترقية عناصر الجيش، وتقليدهم مناصب المسؤولية داخل وزارة الدفاع، وتعيين الوزراء وكبار الموظفين، كما برز دوره على مستوى تحضير اجتماعات ضيقة بمقر رئاسة الجمهورية برئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد، ومناقشة القضايا التي تهم بعض الإدارات وتسييرها، تمهيدا لتغيير مسؤوليها، ولم يكن يحضر هذه الاجتماعات سوى أربعة وزراء على الأكثر. انظر: محمد على ندور، مرجع سبق ذكره. ص. 92.

45 - حيث تمكن أمينها العام "مولود حمروش"، من نقل دورها الأصلي المتمثل في العمل الإداري والتقني والقانوني، إلى دور سياسي، بهدف شل العديد من مشاريع القوانين والمراسيم، قبل إتمام الموافقة عليها، على اعتبار أن الدور الرئيسي للأمانة العامة للحكومة هو إبداء الرأي في تلك المشاريع قبل عرضها على رئيس الجمهورية. انظر: محمد على ندور، مرجع سبق ذكره. ص. 92.

46- LahouariAddi, *l'Algérie et la Démocratie: Pouvoir et Crise de Politique dans l'Algérie Contemporaine*. Editions la Découverte, Paris, 1994, P. 62.

47-Ibid. p. 63.

48-Nicole Grimaud, "la Diplomatie sous Chadli ou la Politique du Possible", *Annuaire de l'Afrique du Nord*. Tome XXX, 1991, CNRS Editions, p. 402.

49-B. Iratni, "La Nouvelle Proplématique de la Politique Etrangère de l'Algérie", *Idara*. (Revue de l'École Nationale d'Administration), Vol. 4, N° 2, Algérie, 1994, p. p. 48.

50- Amine Ait-Chaalal, *Op., Cit. p. 490.*

51 - في الغالب تؤخذ تفضيلات وزير الخارجية على قدر كبير من الاهتمام، بالنظر إلى أنه المسؤول الأكثر اطلاعا على التغيرات الدولية بحكم منصبه، ومصادر المعلومات التي يملكها.

52- Abdelkader Bouselham, *Op., Cit. p. 41.*

53 - نعتقد هنا أن هذا الأمر كان نتيجة حتمية لطبيعة العلاقات الزبائنية التي كانت تحيط بالرئيس الشاذلي بن جديد، فطريقة وصوله إلى السلطة، وحجم الاختراق الذي طال منصب الرئاسة، كما أشرنا سابقا، فتح الباب للكثير من الأشخاص للوصول إلى مناصب مهمة داخل النظام السياسي من منطلق إرضاء الزبائن، وليس من منطلق الخبرة والكفاءة، إضافة إلى أن المناصب المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي أصبحت في الكثير من الأحيان مَنقَى لأي شخص يمكن أن يثير القلق داخليا.

54-Amina Mernache, "La Diplomatie Algérienne, la Nostalgie d'une Gloire Perdue", *Dynamiques Internationales*. N° 7, 2012, p.11.

55-Saïd Haddad, "Entre Volontarisme et Alignement: Quelques Réflexions autour de la Politique Africaine de l'Algérie", *Dynamiques Internationales*. N° 7, 2012, p. 6.

56 - في الحقيقة لا يمكن في هذا السياق تجاهل بعض السياقات

طريق الوساطات السياسية أو الانتماءات الحزبية. فهو رجل بيروقراطي بالأساس، تخرج من المدرسة العليا للإدارة، وسبق له أن شغل منصب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، وسفير الجزائر لدى الأمم المتحدة (1993-1996)، ومبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيريا (2003-2007). وتخصص رمطان لعمامرة في مجال الوساطة الدولية لحل النزاعات في القارة الإفريقية، وبرز فيها بشكل كبير في فترة تقلده منصب مفوض السلم والأمن الإفريقي (2008-2013). كان آخرها الوساطة الجزائرية الناجحة في النزاع المالي بحكم منصب وزير خارجية الجزائر. وأثار استدعائه لهذا المجلس الكثير من الإشادة الدولية، فهذا المنصب تعبير عن الاعتراف الدولي بدور الجزائر وقدرتها على التواصل والوساطة في تسوية النزاعات.

71-Article 7, "Pouvoirs", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine".

72-Lecoutre Delphine, "Le Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine, Clef d'une Nouvelle Architecture de Stabilité en Afrique?", Op., Cit. p. 143.

73-Article 10, "Le Role de President de la Commison", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine".

74-Article 11, Ibid.

75-Benjamin Nickels, "Algeria's Rol in Africain Security", Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Analysis. 03 April 2014, Disponible sur le Sit Web: <http://carnegieendowment.org/sada/55239>, Consulté le 08/05/2018, a 11:10.

76- وجب أن نشير هنا إلى إمكانية وجود خلاف تاريخي بين الراحل أحمد بن بلة، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بحكم أن هذا الأخير كان من بين المهندسين الأساسيين لإنتقال الرئيس هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة، وفي هذا السياق نعتقد أن مساعي التصالح التي باشرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كانت في إطار سعبيه لكسب ثقل الشخصية القارية لأحمد بن بلة من أجل التسويق للسياسة الإفريقية الجديدة للجزائر.

77- Article 10, "Le Role de President de la Commison", "Protocole Relatif a la Creation du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union Africaine". Ibid.

78- باحث صف أكاديمي، متخصص في التهديدات العابرة للدول ومكافحة الإرهاب بالمعهد الإفريقي للدراسات الاستراتيجية.

79- اتفاقيات، "التوقيع على اتفاق احتضان الجزائر لمقر القاعدة اللوجستكية لقدرة شمال إفريقيا للقوة الإفريقية الجاهزة"، مجلة الجيش. ع. 571، مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، 2011، ص. 11.

80- تحملت الجزائر أعباء استضافة هذا المركز، والتي بلغت حسب تقديرات الصحافة الوطنية 1.7 مليار دولار.

81-Pascal de Gendt, "L'Union Africaine Faceaux Défis du Continent", Service International de Recherche, d'Éducation et d'Action Sociale ASBL. Analyse & Études Politiques Internationales, 2016, p. 12, Disponibles sur le Sit Web: <http://www.sireas.be/publications/analyse2016/2016-19int.pdf>, Consulté le 10/05/2018, a 19:10.

82- الأفربول هو مكتب للشرطة الجنائية ما بين الحكومية، يسهل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية بشأن الجريمة الدولية، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات والأسلحة داخل إفريقيا.

83- Ibid. p. p. 12, 13.

84- يعبر استدعاء السيد رمطان لعمامرة إلى هذا المنصب الدولي عن علو كعب الدبلوماسية الجزائرية، وعن الثقة الدولية التي تحظى بها. وفي مجال الدبلوماسية والوساطة يعتبر السيد رمطان لعمامرة موسوعة من الكفاءة والخبرة الدولية والقارية في مجال الوساطة والدبلوماسية، تدرج في العمل الدبلوماسي وتقلد كل المناصب التي شغلها عن جدارة واستحقاق، وليس عن